



PROVISIONAL

A/35/PV.21

2 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضرة حرفي مؤقت للجلسة الواحدة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الخميس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
شم: السيد ديالو (النيجر)
نائب الرئيس: ()

المناقشة العامة / ٩ - (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من:

السيد فرح (جيبوتي)

السيد يوسف العلوي عبد الله (عمان)

السيد سيدل جيورجيس (اثيوبيا)

السيد باترسون (جامايكا)

السيد نوغويس (باراغواي)

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room 4-5050, 606 United Nations Plaza, واحدة من المحاضر.

80-62121/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد فرح (جيبوتي) (الكلمة بالفرنسية) : بسم الله الرحمن الرحيم . . السيد الرئيس ، أود أن أظلم بواجب محبب الى النفس ألا وهو أن أعبر لكم عن التهناني الحارة لوفد بلادى بمناسبة انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابكم لهذا المنصب البارز لهو تحية موجهة الى بلادكم وهو البلد الذى تقيم معه بلادى تعاوننا وثيقا للغاية . ان انتخابكم ياسيادة الرئيس لهو كذلك دليل على صفاتكم الممتازة كدبلوماسي محنك ، وبذلك فان هذا الانتخاب يقدم الدليل على الثقة العميقة التي يوليها زملاؤكم لكم على قدراتكم في توجيه مداوات هذه الجمعية العامة وانها عمليا بصورة موفقة ، واسمحوا لي أن أؤكد لكم أن وفد بلادى سوف يكون مستعدا دائما أن يقدم لكم تأييده الكامل وتعاوننه .

وانني أفتنم هذه الفرصة لكي اتوجه بتحيةة باسم وفد بلادى الى سلفكم السيد السفير سليم أحمد سليم الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة الذى رأس الدورة الاخيرة للجمعية العامة بصورة طيبة ومثالية . ان السيد السفير سليم احمد سليم لما بذله من جهد دائم ، وما تحلى به من مواهب شخصية وكفاءة طيبة ، قاد الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة الى نتيجة ايجابية للغاية .

وأود بالمثل ان اعبر عن تقدير وفد بلادى للسيد كورت فالد هايم الامين العام لبعثد النظر والتفهم اللذين يبديهما في السعي الدائم والدؤوب عن حل بناء وسلمي للمشكلات العالمية . اننا نعجب بجهود الامين العام من اجل تعزيز السلم والتفاهم بين الدول ، ونشجعه ومساعدته على أن يكثفوا انشطتهم من اجل التعجيل باقامة علاقات أوفر انصافا بين الدول على الصعيدين السياسي والدبلوماسي والاقتصادى والاجتماعي والانساني .

وانني اشعر بسعادة بالغة ان أرى جمهورية زيمبابوى تحصل على استقلالها الكامل وتحتل بصورة مشروعة مكانها في الامم المتحدة . ان قبول زيمبابوى في منظمة الامم المتحدة ، يمثل فرصة سعيدة بالنسبة الينا جميعا ، ولقد كان تعبيرا عن انتصار الشعوب على طريق التحرر من القهر والسيطرة . ان هذه المعركة الطويلة التي خاضها شعب زيمبابوى من أجل حرريته واستقلاله ، قد استحققت الاحترام العميق والتضامن من جميع القوى التقدمية والمحبة للسلام في المجتمع الدولي ، وأسفرت بذلك عن هزيمة ساحقة لسيطرة الاقلية وانهار النظام العنصرى في زيمبابوى ، كما أسفرت عن التحرير الكامل لشعبها . ان وفد بلادى يسعده جدا ، ذلك النصر الباهر الذى حققته زيمبابوى . وفي هذا السياق فانني اود أن اعرب عن تهانينا الحارة والأخوية بمناسبة تحقيقها لحرريتها واستقلالها .

ان الانتصار الباهر لزيمبابوى قد قدم مرة اخرى دليلا على أن اى قوة مهما كانت لا تستطيع ان تقهر شعبا الى الابد وأن تدنس حقوقه المقدسة بصورة كاملة ، وأن الكلمة الاخيرة تظل دائما هي كلمة المناضلين من اجل الحرية . وينبغي الا يشك اى شخص في انه لم يعد بعيدا ذلك اليوم الذى سوف نحترف فيه جميعا بمثل هذه المناسبة بالنسبة لآزانيا وناميبيا وفلسطين .

وأود كذلك ان احيي بحرارة قبول سانت فنسنت وجزر فرينادين في عضوية هذه المنظمة

وحيث اننا دولة مستقلة حديثة ، فاننا نشعر بالتعاطف الكبير حيال هذه الدولة المستقلة حديثا ، وأود أن أؤكد لها تعاوننا الكامل والتام .

ان مشكلة الشرق الاوسط مازالت خطيرة وباعثة على القلق . ان صلف دولة اسرائيل ، يمكننا من ان نرى وجهها الحقيقي والتوسعي الاستعماري . ان القرار السريع والتعسفي الذي اتخذته الكنيست الاسرائيلي بضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية وموحدة للكيان الصهيوني ، يصد م ويجرح بصورة عميقة مشاعر اكثر من بليونين من المؤمنين .

وفضلا عن ذلك ، فان دولة اسرائيل مازالت ترفض تطبيق القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الصادر عن مجلس الامن والقاضي بأن جميع التدابير التشريعية والادارية الاسرائيلية وكذلك جميع المناورات الرامية الى تغيير هوية ووضع القدس الشريف ، باطلة وكأنها لم تكن ، ويطالب ذلك القرار بالفائها بصورة فورية .

ان جميع البلدان الاسلامية التي حضرت المؤتمر الاستثنائي بشأن مدينة القدس الشريف ، الذي انعقد مؤخرا في فاس في المملكة المغربية ، قد تعهدت بازالة هذا التحدى .

وفي هذا الصدد اود ان احيي الجهود التي بذلها رئيس لجنة القدس ، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، لانجاح عملنا في فاس .

وفي فاس ، التزمت البلدان الاسلامية بتجنيد جميع امكانياتها السياسية والمالية والنفطية وربما العسكرية ايضا ، بغية التصدي لذلك القرار التعسفي والمهين .

ونحن نود في هذه المناسبة ان نشكر الدول التي نقلت بعثاتها الدبلوماسية من القدس . ان جمهورية جيبوتي تكرر مجددا تأييدها ومؤازرتها للنضال البطولي الذي يخوضه شعب

فلسطين الشقيق ، حتى التحرير الكامل لارضه المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشريف واسترداد حقوقه فير القابلة للتصرف في ممارسة حقه في تقرير مصيره وحقه في اقامة دولة فلسطينية على اراضيه .

ونحن نحذر المجتمع الدولي ، من أن اى سلام لا يمكن ان يتحقق دون مشاركة الشعب الفلسطيني وممثله الوحيد وأعني به منظمة التحرير الفلسطينية .

ان لبنان ، هذه الدولة المسالمة ، مازال يتعرض لاعتداءات الكيان الصهيوني ، كما ان الشعب اللبناني لا يزال يتعرض لتهديدات اسرائيل . فالى متى نترك تلك الدولة تتحدى أبسط

القوانين والقواعد ؟ .

ان المجتمع الدولي ينبغي ان يجد حلوًا بحيث تكف اسرائيل عن اية هجمات ضد ذلك البلد الذي لا يطلب الا العيش في سلام .
ونحن نريد لصوت العقل وصوت الاعتدال والواقعية ، ان يحل محل صوت الصلف والتحدى والحماقة التاريخية .

ان الموقف في جنوب افريقيا حرج ، كما ان النظام العنصرى في بريتوريا يتحدى جميع معايير الشرعية الدولية متجاهلا كل الحقوق الاساسية والانسانية لشعب جنوب افريقيا . ان نقل السكان بالقوة الى البانتوستانات مما يحرمهم من اساليب الحياة وحقوق المواطنة والاعمال فير الانسانية القائمة على العنف التي ترتكب ضد المتظاهرين العزل وافتعال المعتقلين في السجون وافتيات الطلاب الذين يرفضون نظام التعليم الادنى وتعذيب المسجونين السياسيين والتصعيد المستمر في الانشطة العسكرية والتهديد الموجه ضد الدول المستقلة الافريقية المجاورة ، كل ذلك يعد اعمالا لا يمكن ان يقبلها المجتمع الدولي .

ونحن على اقتناع بأن الفصل العنصرى نظام فاسد قائم على التمييز العنصرى الدولي ، وموجه ضد الغالبية الافريقية ، وينبغي ان يدان على اعتباره جريمة ضد الانسانية . ان النضال من أجل التحرر الوطنى لشعب جنوب افريقيا ، يتطلب من جميع القوى التقدمية والمحبة للسلام تأييدا ماديا وماليا شاملا ، تحقيقا لحقه في تقرير المصير . واننا نأسف لان جميع المحاولات التي بذلت من أجل معاقبة النظام العنصرى في بريتوريا لجرائمه قد فشلت ، لان بعض الحكومات اختارت أن تعطي الاولوية لمصالحها الانانية بدلا من ان تمثل لقرارات العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الامن . ونحن نتوجه بندا^{٤٦} الى جميع الحكومات والدول لكي تمتنع عن التعاون المكشوف والمقنع مع نظام بريتوريا .

ان المجتمع الدولي ، ينبغي ان يتخذ جميع التدابير الممكنة بغية حمل جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات الامم المتحدة من اجل وضع نهاية لا احتلالها فير المشروع لناميبيا .

ان سياسة جنوب افريقيا ازاء ناميبيا قد أدانها المجتمع الدولي بالاجماع ، وقد عبرت الجمعية العامة عن تأييدها التام لنضال شعب ناميبيا بقيادة ممثلها الأصلي المنظمة الشعبية لافريقيا----- الجنوبية الغربية بقيادة (سوابو) . ان كل تسوية تفاوضية للمسألة الناميبية لا يمكن أن تنجح الا باشتراك سوابو ، وفي نطاق قرارات الأمم المتحدة توطئة للقضاء قضا تاما على الاستعمار فيؤدى ذلك الى استقلال ناميبيا الحقيقي .

وفيما يتعلق بأزمة أفغانستان فان حكومة بلادى قد شجبت مرارا وتكرارا التدخل المسلح الأجنبي ، والتصعيد الخطير للتوتر المفروض على دولة اسلامية ، وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة ، ونحن نطالب بالانسحاب الفورى وغير المشروط لكافة القوات الأجنبية في أفغانستان بحيث يستطيع هذا الشعب اختيار مصيره السياسي وممارسته لحقه في أن تكون له حكومة من اختياره .

أما بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية فان حكومة بلادى تعيد تأكيد موقفها الا اننا نعبر عن قلقنا بسبب التوتر المستحكم والمتفاقم الذى يعرض السلم والأمن في منطقة شمال غرب افريقيا للخطر . وفي هذا الصدد فاننا نطالب الأطراف المعنية بضرورة تفادى كل أعمال تؤدى الى تدهور الوضع . كذلك فاننا نؤكد على الضرورة العاجلة لاجاد حل سلمي يتم التوصل اليه عن طريق التفاوض وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في سبيل ممارسة الشعب الصحراوى لحقه في تقرير المصير . كما اننا نؤيد القرارات الصادرة عن لجنة الحكماء التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية من أجل التوصل الى ايجاد حل للنزاع .

ان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة قد بدأت أعمالها في وقت حرج بالنسبة للمجتمع الدولي . ففي خلال الأسابيع القليلة الماضية انشغلت هيئة الأمم المتحدة انشغالا مكثفا في البحث عن حلول للخلل الاقتصادى الدولى الحالى . ان الإعداد لمؤتمر المفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادى الدولى من أجل التنمية لا يمكن أن يغيب عن بال هذه الدورة العادية للجمعية العامة ، وهذا الانتباه له أكثر من مبرر عندما نعيش في فترة أصبح فيها أكثر من ٧٥ في المائة من مشاكل البشر الاقتصادية غير محتمل ، وحيث أوجه الحرمان البشرى في كافة نواحي الحياة قد تضاعفت تضاعفا----- رهيبا كاختطوط يقضى على موارد العالم الثالث فلا يترك وراءه الا الفقر الممقوت والأمية والجوع وسوء التغذية والأمراض التى أصبحت النصيب اليومي لأكثر من بليونين من الأشخاص . ويضاف الى هذه

الصعوبات آفة أخرى وهي ذلك العدد الهائل من اللاجئين الذين ابتليت بهم أجزاء كثيرة من أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية . ويأتي الكثيرون من الأمم المتحدة حاملين معهم كل هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وهذه المسائل التي لم يتم تسويتها ، والمتعلقة بتصفية الاستعمار ، وبحقوق الانسان والعنصرية ، والتفرقة العنصرية ، والفصل العنصرى ، ونزع السلاح ، تحدهم الثقة المشتركة بأن هذه المنظمة تستطيع أن توفر أفضل المحافل حيث يتم البحث عن نهج جديد للعلاقات الدولية في كافة قطاعات الأنشطة البشرية في جو من التسامح والتفاهم المتبادل ، وبرغبة في محاولة تحقيق أغراض وأهداف ميثاق الأمم المتحدة .

اسمحوا لي أن أذكر بالفقرة الثانية من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على :
 " . . . وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها—
 وصغيرها من حقوق متساوية " .

ان كافة بنود الميثاق تتقابل عند هذه النقطة وهي الحفاظ على كرامة الانسان وقيمه .
 وان نتحدث عن حقوق الانسان ، واننا كنا نفكر في صراخ الملايين ممن أصبح الفقر نصيبهم ، والمرضى والضعف وسوء التغذية ، والأمية والبطالة ، والتشغيل الناقص ، والمعوزين في البلدان النامية ، فمهما كان التعريف الذى يطلقه المجتمع الانساني على عبارة حقوق الانسان فلن نستطيع أن ننكر حقيقة بسيطة وهي أن الحق الأول للانسان هو الوفاء باحتياجاته الأساسية ؛ وهي حقوق تنكر على أكثر من ٧٥ في المائة من سكان العالم يرزحون تحت نير أبشع صور الفقر وأقصى أنواع عدم المساواة الاقتصادية .

ان افريقيا التي تضم واحدا وثلاثين بلدا من أقل البلدان نموا ، وعددا كبيرا من البلدان المستقلة حديثا ، قد عانت أكثر من غيرها من آثار الاضطهاد الاقتصادي الدولي الحالي ، دون أن تحدث في القارة أية تنمية ملموسة تستحق الذكر في الاستراتيجيات التي اعتمدت خلال العقدين الانمائيين الأخيرين للأمم المتحدة ، وأن معظم الدول الافريقية رغما عن أنها غنية بالموارد الطبيعية والبشرية الا أنها لم تستطع بدء برنامج انمائي هام يستهدف تحسين ، وتنويع اقتصادها لأن الوسائل المالية ، والتقنية اللازمة لتحقيق ذلك كانت تنقصها .

ان مشكلة اللاجئين في افريقيا أصبحت حادة وهي تمس القارة كلها تقريبا . فعدد اللاجئين

الافريقيين يبلغ اليوم خمسة ملايين ، وما يلزمهم للوفاء باحتياجاتهم الأساسية هائل ، وعلى المجتمع الدولي أن يجد السبيل لحل هذه المشكلة الانسانية .

وازاء ذلك وجدت البلدان الافريقية أنه من المناسب اعادة بناء أساس اقتصادها من أجل ايجاد حالة من التسيير الذاتي الجماعي على أمل التوصل الى الاكتفاء الذاتي والتنمية الذاتية . ان وفد بلادى ليسعدده أن تكون خطة عمل لافوس من أجل تطبيق استراتيجية منوفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا قد اعتمدها بالاجماع الاجتماع الاستثنائي الثاني لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية . ونحن نأمل في أن اعلان منوفيا بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن التوجيهات والاجراءات من أجل الاكتفاء الذاتي الوطني والجماعي في التنمية لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد سيؤيده المجتمع الدولي ويعتبر كساهمة لافريقيا من أجل اقامة نظام اقتصادى دولى جديد .

ان جمهورية جيبوتي الفتية مصممة على الاسراع في انمائها الاقتصادى وفقا لمبادئ الاكتفاء الذاتي ، ولكن الموارد الاقتصادية للبلاد محدودة للغاية ، ان أن موارد جمهورية جيبوتي في الوقت الحالى تقوم أساسا على اقتصاد خدمات يخضع لتقلبات السوق الدولي . فخدمات الميناء والمطارات والسكك الحديدية الحالية تستوجب تحسينا كبيرا . ان جيبوتي تعاني الآن من نقص حاد في المواد الغذائية بالاضافة الى ارتفاع حاد في أسعارها ان أننا نستوردنا جميعا .

ان حكومة بلادى تشعر بالقلق من جراء هذا الوضع ، وقد أعدت لمعالجته مشروعات انمائية تستهدف اعادة الحيوية الى القطاعات الاقتصادية الديناميكية التي يشكلها الميناء ، والمطارات ، والسكك الحديدية ، والمواصلات السلكية واللاسلكية وتحديثها . غير أنه لما كانت حكومة بلادى تدرك الصعوبات الكبرى التي يفرضها علينا اعتماد اقتصادنا على مثل تلك الخدمات فانها لم تأل جهدا في البحث عن الوسائل اللازمة لوضع اطار لاقتصاد متنوع بدعم القطاعات الصناعية ، والزراعية وتنميتها ولا سيما في بناء مصانع انتاج صغيرة ووضع مشاريع تطوير الموارد المائية .

ان الوضع الاقتصادى لجمهورية جيبوتي الفتية يزيد خطورة تدفق اللاجئين البالغ عددهم ٤٥ ألف شخص أى أكثر من ١٢ في المائة من تعداد السكان الكلي الذى يشكل فيه الأطفال من ٦٠ - ٧٠ في المائة . ان المشاكل الغذائية والصحية والمدرسية ، ومشاكل الاسكان كبيرة جدا .

ومما يزيد هذا الوضع تعقيدا ، الآثار المدمرة للجفاف الذي ساد لأكثر من سنتين في القرن الأفريقي مما أدى الى تفاقم ندرة الغذاء .

ان مشكلة نقص المياه أصبحت الآن أكثر المشاكل حرجا بالنسبة للبشر وللماشية على حد سواء . ان ندرة الماء لها آثار مدمرة على المورد الوحيد للسكان ، والواقع أن من ٢٠ - ٢٥ ألف شخص قد فقدوا تماما ماشيتهم وهم يتجمعون الآن في تسعة معسكرات وتلتزم الحكومة بالوفاء بكافة احتياجاتهم . وينبغي توفير الغذاء والماء لأكثر من ١٠٠ ألف شخص فقدوا نسبة مئوية عالية من ماشيتهم تبلغ حوالي ٨٠ في المائة .

وبما أن هذا الجفاف يمتد الى كل بلدان افريقيا الشرقية ، فمن الضروري والمستصوب أن تنظم البلدان التي تأثرت بالجفاف ، نفسها - بمساعدة منظمة الأمم المتحدة - لمواجهة هذه الآفة وتجنب حدوث غيرها .

ولما كنا نرغب في مواجهة التحدي الذي ألقى علينا بمقتضى مسؤولياتنا الدولية ، وأن نجد حولا للصعوبات الاقتصادية وغيرها ، فلا بد من استعراض اهتمام المجتمع الدولي الى موقفنا هذا حتى يساعدنا على التغلب على هذه الصعوبات الاقتصادية الحادة .

ان جمهورية جيپوتي تشعر بالتأثر الكبير للتأييد الأدبي والمادي من قبل البلدان الصديقة منذ حصولنا على الاستقلال ، ونود أن نعرب في هذا الصدد عن شكرنا للبلدان التي تقدمت اليينا بالعون .

وبالنسبة للعلاقات الخارجية ، فان جمهورية جيپوتي ، ادراكا منها لموقعها الجغرافي ومسؤولياتها الدولية ، تتبع سياسة عدم الانحياز القائمة على الرغبة في صيانة هويتها الوطنية والحفاظ على سيادتها ، ووحدة أراضيها واستقلالها ، وتعمل وفقا لروح التعاون والتفاهم مع كل الدول . نحن نشجع أصدقاءنا بين الأمم ، في الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، في كل المسائل التي تتعلق بالأنشطة الانسانية .

أما بالنسبة لعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى فاننا نتوجه بندا الى كل الدول من أجل احترام الحق السيادي لكل دولة في أن تحدد بحرية ودون أى تدخل خارجي ، نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعلاقاتها مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية .

اننا نعارض وندين بصورة قاطعة الاستعمار وقهر الشعوب ، وأى عمل قائم على التمييز العنصري وكذلك الصهيونية والفصل العنصري . كما أننا ننظر بقلق عميق الى الصراع والمنافسة بين القوتين العظميين من أجل الحصول على مناطق النفوذ في مختلف أنحاء العالم . معرضين للخطر سلم وأمن الدول في المنطقة خاصة في الوقت الذي يبدو فيه الموقف الدولي مثقلا بتوترات خطيرة . اننا ندين الهيمنة في كل أشكالها ونطلب بالحاح من كل الدول ، أن تكف عن ممارستها .

ان جمهورية جيپوتي تشعر بالقلق بسبب استمرار النزاع القائم في القرن الافريقي . ومن أجل تخفيف هذه المعاناة الانسانية واعادة السلام والأمن ، والثقة المتبادلة والتعاون فان رئيس جمهورية

جيوتي صاحب الفخامة السيد حسن، جوليد أبتيدون ووجه في آب/ أغسطس الماضي نداء من أجل تسوية النزاع عن طريق التفاوض قال :

" ان جمهورية جيوتي تشعر بالقلق العميق بسبب استمرار النزاعات المسلحة القائمة في القرن الافريقي واحتمالات امتدادها . "

" ولما كنا نقيم علاقات وثيقة مع كل دول المنطقة ، ولما كنا ندرك الحقوق المشروعة للشعوب في العيش في سلام دائم ، فان جمهورية جيوتي تدعو جيرانها الاثيوبيين والصوماليين الى توقيع معاهدة تسمح بالبحث عن ايجاد تسوية شاملة لمشاكلها عن طريق التفاوض . "

وفي ندائه فان رئيس جمهورية جيوتي تقدّم بعدة مقترحات ، كالاتي :

" ايماننا منها بسياسة الحياد الدولي التي تضعها في خدمة تنمية المنطقة ، فان حكومة جيوتي تعلن عن استعدادها للمساعدة في المفاوضات اللازمة لهذه التسوية ، والتي يبدو أنه من اللازم تشجيعها عن طريق اتفاقيات اقليمية للتنمية . "

" ان هذه الاتفاقيات يمكن أن تنص على ، أولا ، تنظيم المراعي ونقاط المياه ؛ ثانيا ، حرية المرور والنقل بالنسبة للأشخاص والبضائع في المنطقة ؛ وثالثا ، اقامة البنية الأساسية الاقتصادية المشتركة . "

ان رئيس جمهورية جيوتي قد ناشد المجتمع الدولي بتكثيف الجهود السلمية في هذه المنطقة ، قال :

" وان نرغب في تحقيق آمال الشعوب ومؤازرة الرأي العام العالمي ، فان جمهورية جيوتي تعرب عن امتنانها للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، وللرئيس الحالي والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، ولرئيس المجموعة الأوروبية للجهود التي يستطيعون مواصلة من أجل اعادة اقرار السلم في هذه المنطقة التي ماتزال تعاني من الجوع والظلم . وترجو بالحاح أن تؤازر الدول الكبرى هذه الجهود وأن تضمن بذلك ألا يصبح القرن الافريقي والمحيط الهندي مجالا للمواجهة . "

أما فيما يتعلق بالمحيط الهندي ، فان جمهورية جيوتي باعتبارها دولة ساحلية تعلق أهمية كبرى على أهداف ومقاصد الاعلان الخاص بجعل المحيط الهندي منطقة سلم ، والوارد في قرار الجمعية العامة ٢٨٣٢ (د - ٢٦) . وادراكا لأهمية هذا الاعلان ، وبصفة خاصة بالنسبة للدول الأمامية والخلفية فان حكومة بلادي عبرت عدة مرات عن تأييدها لهذا الاعلان وكذلك للقرارات الأخرى للأمم المتحدة بجعل المحيط الهندي منطقة سلم .

وفي هذا الصدد فاننا نشعر بالتشجيع الكبير للمقرر الوارد في القرار ٨٠ / ٣٤ باء بعقد مؤتمر حول المحيط الهندي في كولومبو بسرى لانكا في ١٩٨١ .

ونحن مقتنعون بأن تنفيذ هذا الاعلان سوف يسهم في اقامة السلم والأمن في المنطقة . ونتطلع بصدق الى أن هذا المؤتمر سوف يعطي الأولوية المطلقة لمصالح الدول الأمامية والخلفية من أجل صيانة السلم والأمن في المنطقة . كذلك فاننا نرغب في أن نرى هذا المؤتمر يعطي اهتماما للحساسيات والاحتياجات الخاصة بكل بلد حتى يمكن لاجراءات السلم والأمن التي يملئها الموقف الجغرافي والسياسي ، والاجتماعي الاقتصادي ، أن تصان وتستقر ، مما يؤدي الى حماية استقلال البلاد في المنطقة .

ان منظومة الأمم المتحدة ، وما تؤمن به من تضامن وتعاون ، توفر الأمل بالنسبة للإنسانية ، ان منظمة الأمم المتحدة هي المحفل الأنسب حيث يمكن للمشكلات العالمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية أن تعالج بحق ، وبصورة قائمة على التفهم في جو من التسامح واحترام مصالح الجميع .

من هذا المنطلق فاننا نؤيد بالكامل الأمم المتحدة لجهودها الداعية للاضطلاع بمسؤولياتها وتحقيق الأهداف والمقاصد النبيلة التي تنشدها .

السيد يوسف العلوي عبد الله (عمان) : بسم الله الرحمن الرحيم . السيد الرئيس ،

أود أن أشارك من سبقتني في توجيه التهنئة لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، وانني لعلي ثقة من أن حكمتكم وخبرتكم سوف تساعدكم على النهوض بواجبات هذا المنصب وانجاح هذه الدورة .

كذلك ، أود أن أسجل تقدير وفد بلادى العميق للطريقة التي قام بها سلفكم السيد سالم رئيس وفد تنزانيا الدائم في رئاسة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة من العام الماضي والدورات الثلاث الاستثنائية والطارئة الأخرى التي عقدت خلال هذا العام .
واسمحوا لي ، بأن أشارك أيضا في الترحيب بعضوية سانت فنسنت وجزر غرينادين في الأمم المتحدة .

كما أود أن أسجل بالتقدير شكر حكومة عمان للأمين العام على الكفاءة العالية والجهـد المخلص الذى قام به خلال العام الماضي تنفيذاً للمهام الهامة الملقاة على عاتقه ، متمنين له دوام التوفيق في خدمة الأمم المتحدة .

تجتمع الجمعية العامة هذا العام في ظل ظروف عالمية يسودها التوتر الشديد ، وعهد الاستقرار مما يجعل لهذه الدورة أهمية خاصة ، ويلقي على عاتقها عبئا أكثر من ذي قبل ، لمناقشة ما يواجهه العالم من مشاكل ، ولبحث طرق ووسائل التقليل من الأخطار ، وحتى تتمكن هذه المنظمة من أداء دورها بشكل فعال في العمل لايجاد الحلول الكفيلة بحفظ السلام ، المبني على العدل وارساء قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

من أهم هذه المشاكل والمنازعات ، قضية الشرق الأوسط التي تعد من أكثر المشاكل خطورة وتهديدا للأمن والسلم الدوليين ، كما تعتبر أكثر القضايا الحاحا لايجاد حل عادل وشامل ودائم لها ، وهو ما أكدته اهتمامات المجموعات الدولية بهذه القضية ، وتزايد التأييد الدولي للموقف العربي .

ان موقف سلطنة عمان بشأن أية مساع سلمية لايجاد حل عادل وشامل ودائم لهذه القضية ، مبني على أساس تحقيق المبادئ الأساسية التي أقرها واعترف بوجود تحقيقها المجتمع الدولي ، وهي : انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره ، وعودة القدس العربية الى السيادة العربية .

لقد أقر المجتمع الدولي بأن تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يتأتى الا بالعمل بهذه المبادئ ، وهو يستوجب في المقام الأول ، الزام اسرائيل باحترام الشرع الدولية ، وميثاق هذه المنظمة ، والكف عن الاستهتار بقراراتها ، وما قرار الكنيست الأخير بضم القدس العربية واعتبارها عاصمة لاسرائيل ، الا تماديا في مثل هذا الاستهتار ، وهو الى جانب ذلك ، يشكل استفزازا صارخا للأمم المتحدة ، وتحديا لمشاعر العرب والمسلمين .

ولقد أدى هذا القرار بالفعل ، الى زيادة حدة التوتر في الشرق الأوسط ، وجعل تحقيق السلام أمرا أكثر صعوبة ، فاسرائيل تعلم أنه لا يمكن تصور سلام دائم بدون عودة القدس الشريف للسيادة العربية .

وأود هنا أن أذكر التزام بلادى بموقف الدول الاسلامية الخاص بقضية القدس .

لقد تواترت خلال الفترة الأخيرة ظاهرة خطيرة على الساحة الدولية ، ألا وهي ظاهرة تدخل دولة عظمى في شؤون دولة صغيرة ، ويذهب مدى هذا التدخل في بعض الأحيان الى

حد استخدام القوات المسلحة ، واجتياح الدول الصغيرة وقلب أنظمة الحكم الشرعية فيها ، ومن هذه الظواهر الصارخة ما حدث في أفغانستان في نهاية العام الماضي .
ولقد اشتركت عمان في أعقاب هذا التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان مع ٥١ دولة أخرى من أعضاء هذه المنظمة ، في طلب اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في هذا التدخل ، وكما نعلم جميعا فقد حال استخدام الاتحاد السوفياتي ، لحق النقض - ضد هذا القرار الذي تقدمت به دول عدم الانحياز الأعضاء في مجلس الأمن ، - دون قيام المجلس بممارسة مسؤوليته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين * .

مما استدعى بعد ذلك عقد الدورة الاستثنائية الطارئة في كانون الثاني /يناير من هذا العام ، التي اتخذت قرارا بأغلبية كبيرة ، دعت فيه الى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان ، من أجل تمكين شعبها من تقرير نظام حكمه ، واختيار نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، دون تدخل أو تخريب أو قسر أو ضغط خارجي ، كما دعت الى عودة اللاجئين طوعا الى ديارهم .

ولكن للأسف الشديد ، لم ينفذ هذا القرار ، وغيره من القرارات التي أصدرتها محافل دولية عديدة في هذا الشأن ، ومن أبرزها المبادرة التي اتخذها المؤتمر الاسلامي لوزراء الخارجية في اسلام آباد في أيار/مايو الماضي .

ان استمرار وجود القوات المسلحة السوفياتية في أفغانستان ، يشكل تهديدا للسلم والأمن على الصعيدين الدولي والقليمي ، ويهدد منطقتنا مباشرة بتصعيد حدة التوتر الموجود فيها ، الأمر الذي دعانا في بداية هذه الدورة للمشاركة مع العديد من الدول في المطالبة بإدراج بند عن الحالة في أفغانستان على جدول الأعمال .

ان أبعاد ما حدث في أفغانستان ، يتعدى حدودها ، ويهدد سلم الدول المجاورة ، ويجب على المجتمع الدولي أن يضع حدا لهذه الظاهرة الخطيرة ، حتى لا تقع دول أخرى صغيرة فريسة للتدخل العسكري الأجنبي لدولة كبرى ، بهدف قلب نظام الحكم فيها والسيطرة على مقدراتها . وفي هذا المجال ، نود أن نشير كذلك الى استمرار الوضع المتردى في كمبوديا ، واستمرار تواجد القوات الفيتنامية على أراضيها ، ولا يسعنا الا أن ننضم لمن سبقنا في المطالبة بانسحاب

* تولى الرئاسة (نائب الرئيس) السيد ديالو (النيجر) .

القوات الفيتنامية من أراضي كمبوديا ، وترك شعبها يقرر مصيره ، ونوع حكومته في ظل من الحرية ، ويدون أى ضغط أو تواجد أجنبي .

لقد سبق لوفد بلادي أن أشاد باستقلال جمهورية زيمبابوي ، وبانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة ، وذلك في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة ، واني لأعتم هذه الفرصة ، لكي أعبر عن اعتقاد بلادي بأن ظهور زيمبابوي كدولة مستقلة ذات سيادة ، هو أحد الظواهر الايجابية التي نرحب بها خلال هذه الدورة .

ونحن ، من جانبنا لا نسمعنا الا أن نشارك من سيقنا في الاعراب عن ارتياحنا للمساعي التي بذلت ، والحنكة السياسية التي تميزت بها زعامات زيمبابوي ، مما أدى الى تسوية تلك المشاكل ، التي شغلت هذه المنظمة أعواما طويلة ، تسوية عادلة ، ونود أن نعرب عن أملنا في سرعة ايجاد الحلول العادلة لهؤر التوتر القليلة الباقية في القارة الافريقية ، بما يحقق لشعوب هذه القارة الحرية والكرامة والمساواة ، والقضاء على كل صور التفرقة العنصرية التي تتنافى مع كل ما نؤمن به .

ان سلطنة عمان بحكم موقعها الجغرافي وصلاتها التاريخية القديمة بدول وشعوب القارة الافريقية ، لا يسعها الا أن تعرب عن قلقها لاستمرار التدخل الأجنبي في شؤون القرن الافريقي ، كما تؤكد على ضرورة وضع حد لهذا التدخل .

عندما أقرت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة ، والتي وضعت استراتيجية نزع السلاح ، أعرينا عن املنا في ان يؤدي اقرارها الى القيام باجراءات موضوعية ، تهدف الى التقليل من سباق التسلح . ولكن للأسف الشديد ، أعقب تلك الدورة مزيد من التصعيد في سباق التسلح ، حتى بلغت نفقات الانفاق العسكري لتطوير الأسلحة ، من حيث الكمية والنوعية ، لاسيما الأسلحة النووية ، أرقاما خيالية . ونحن نوافق الأمين العام فيما ذكره في تقريره السنوي عن اعمال المنظمة ، من ان الاتجاهات والتطورات الحالية ، في هذا المجال ، تلقي لئلا تحمل نذر الشؤم على الجهود المبذولة في الامم المتحدة وخارجها .

ونود في هذا الشأن ، ان نكرر ما ذكرناه في مناسبات سابقة من انه لا يمكن تصور تنفيذ مقررات نزع السلاح من فراغ ، فهناك علاقات وثيقة بين الحد من التسلح من جانب ، والاحساس بالأمن وإرساء قواعد السلمانية والشرعية الدولية من الجانب الآخر . ونأمل ان نسجل ، في بدايات العقد الثاني لنزع السلاح ، خطوات ايجابية ، يمكن تقديمها في هذا الشأن الى اجتماع الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والتي ستعقد عام ١٩٨٢ .

لقد أيدت سلطنة عمان جميع المساعي الهادفة لتعزيز أمن وسلامة مناطق جغرافية معينة ، ويزداد تأييدنا واهتمامنا ، بل طبيعة الحال ، بالمنطقة التي نلعل عليها مباشرة ، وهي منطقة المحيط الهندي ، والمناداة باعلانه منطقة سلام . ويساهم وفد سلطنة عمان في اعمال اللجنة الخاصة بالمحيط الهندي ، والاعداد للمؤتمر القادم ، بغية لإنجاح هذا المسعى ، وحتى تتحقق لشعوب البلاد ، التي تطل عليه ، كل اسباب الامن والاستقرار ، وحتى نبعدا عن مساعي ايقاعها داخل مناطق النفوذ ، وحتى نجعل منها منطقة بناء وتعمير ورفاهية ، لا منطقة توتر ، تدبر فيها القلاقل ، ويدرب في بعض اجزائها المخربون والارهابيون .

ولكننا ، للأسف ، نجد الى جنوبنا الغربي حكومة اليمن الجنوبي قد اتخذت تصديراً التخريب والارهاب والقيام بالعدوان على جيرانها ، سلعة تريد أن تتاجر بها في سوق علاقاتها الخارجية ، وهو ما كان محل شكوى من اطراف عديدة مثبتة في سجلات هذه المنظمة .

لقد ارتبطت جمهورية اليمن الديمقراطية ، بمقتضى اتفاقيات سياسية وعسكرية مع الاتحاد السوفياتي ، يجعل اراضيها قواعد عسكرية تتعدى الاحتياجات الدفاعية لدولة صغيرة ، ضعيفة اقتصاديا ومحدودة الدخل مثل اليمن الجنوبي .

فمن المعروف ، ان برلمانيا ، التي كانت تستعمر عدن ، هذه الدولة كان لها أكبر قاعدة جوية وبحرية شرقي السويس في عدن .
واليوم ، نرى ان هذه القاعدة قد وسعت بأكثر من ذلك ، بحيث أصبحت أكبر قاعدة عسكرية موجودة على ضفاف المحيط الهندي ، والتي يستخدمها الاتحاد السوفياتي . ونرى بالمقابل لذلك ان الولايات المتحدة الأمريكية ، من جانبها ، قد زادت من قواتها البحرية في مياه المحيط الهندي . وكيفما كان ، فان الاتحاد السوفياتي اصبح يتميز بقوة عسكرية ضاربة في المحيط الهندي والمناطق المتاخمة له ، نلرا لما له من قواعد عسكرية في افغانستان والقرن الافريقي وعدن ، بالإضافة الى قواعده المتاخمة لمنطقتنا . ان هذا كله يشكل تهديدا خليرا ومباشرا لاستقلال واستقرار دول المنطقة . والمهم في هذا هو التأكيد لما نادى به دول عدم الانحياز من وجوب تصفية كل القواعد الأجنبية من منطقة المحيط الهندي ، وابعادها عن صراعات الدول الكبرى ومناطق النفوذ .
ويجب ان تسلك الدول الكبرى سياسة سلمية وفقا لما تقتضيه التزاماتها ، التي نرى عليها ميثاق الامم المتحدة .

وازاء هذا التهديد المستمر ، لا يسع سلطنة عمان الا أن تتخذ كل الاجراءات المشروعة ، والكفيلة بالحفاظ على سلامتها ووحدة اراضيها ، محترمة مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز ، وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية . وعمان في سعيها هذا ، تؤكد مرة أخرى ، موقفها المبدئي من معارضتها للأحلاف العسكرية بكل صورها واشكالها ، ومطالبتها بتصفية كل القواعد العسكرية الأجنبية في المحيط الهندي .

وبالتوازي مع الاهتمام بجعل المحيط الهندي منطقة سلام ، تحرص سلطنة عمان على ممارسة الواجب الملقى عليها بحكم موقعها الجغرافي ، الملل على مضيق هرمز ، هذا الممر الحيوي الموصل بين الخليج والمحيط الهندي ، والذي يمر عبره جزء كبير من بترو الدول المصدرة الى الدول المستهلكة . فبالإضافة لما قدمته عمان للمنظمة الاستشارية البحرية بشأن تنظيم مرور السفن في المياه الإقليمية من المضيق ، فانها تسعى باخلاص لاتخاذ ما يكفل تأمين المرور في هذا الممر المائي الهام ، هادفة بذلك أولا حماية مصالحها ومصالح اشقائها ، ضد أى اعمال تهدف الى اعاقه الملاحة فيه ، مما قد يجلب المتاعب والتدخلات الخارجية الى منطقتنا .

لقد تفاقمت مشاكل اللاجئين في العالم ، الى الحد الذي يشير الانزعاج ، خاصة فسي قارتي افريقيا وآسيا . ورغم ترحيبنا ومساهمتنا في الجهد الانساني الذي يبذله المفوض السامي للاجئين للتخفيف من آلام هذه الملايين ، الا اننا كنا نتطلع دوما الى اجراء دراسات تبحث عن مسببات هذه المشكلة الانسانية الخالصة ، التي نواجهها اليوم ، وعدم الاكتفاء فقط بتوفير قدر من المأكل والملبس ، بل السعي لعلاج المشكلة عند المنبع .

ولا يسعنا اليوم ، الا أن نرحب بالاقترح الذي تقدم به وزير خارجية المانيا الاتحادية ، بادراج بند جديد لمعالجة هذا الأمر . ونأمل أن تسفر مناقشته عن الايمان بحلول سياسية حقيقية لهذه المشكلة . وأول هذه الحلول في نظرنا ، هو ازالة كل أسباب الاضطهاد وازالة كل عقبة في سبيل عودة اللاجئين الى ديارهم وأولادهم بلوعا ، فليس من الممكن ، اذا اردنا حلا لهذه المشكلة ، ان نفصل الاعتبارات السياسية عن الاعتبارات الانسانية . ولقد آن الأوان لمواجهة وعلاج الاعتبارات السياسية لمشكلة اللاجئين بشجاعة وحزم .

ان الشعور بالخيبة والاحباط يسود الجميع بسبب فشل الدورة الاستثنائية الحادية عشرة ، والتي بحثت النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، في التوصل الى اتفاق بشأن المفاوضات العالمية ، بالرغم من الجهود المضيئة التي بذلها جميع الأطراف ، والمثابرة على أمل تحقيق توافق في الآراء بشأنها ، طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٤ / ١٣٨ ، والقاضي بضرورة اقامة نظام اقتصادي جديد ، مبني على مبادئ المساواة والمنافع المتبادلة ، بدلا من التدابير المحدودة ، التي لا تستهدف سوى الحلول المؤقتة للصعوبات الاقتصادية التي نعاني منها في الوقت الراهن .

ان موقف بلادى في هذا الشأن ، متفق تماما مع موقف مجموعة ال ٧٧ فيما يتعلق باجراءات المفاوضات واطارها الزمني ، ومما يدعو الى التشجيع أن نص الاستراتيجية الانمائية الجديدة حظيت برضاء الأغلبية وتمثل في رأينا جزءا حيويا من الجهد الذى يرمى الى اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان الاستراتيجية الانمائية الجديدة تشكل اطارا للتنمية للعشر سنوات المقبلة ، ونبادر بالقول بان تنفيذها مرتهن في المقام الأول باقامة الاطار التفاوضي الجديد ، الأمر الذى يتطلب جوا من الثقة الكاملة بدلا من التردى في غياب عدم الثقة الذى ساد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة . نقول هذا بدون أن نشكك في اخلاص وجدية أى فريق مشارك . ويأمل وفدى أن نتمكن في هذه الدورة من الاتفاق حول جدول أعمال المفاوضات والاجراءات الكفيلة بنجاحها .

ان اهتمامنا ومتابعتنا للمساعي الدولية لحل مشاكل التنمية يساير ويواكب الاهتمام ببناء ودعم امكانيات التنمية في سلطنة عمان .

اننا نرى أن التنمية الاقتصادية مهمة معقدة وتحتاج الى تعاون حقيقي ومثمر بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وبغير هذا التعاون الايجابي بين هاتين المجموعتين يصعب تحقيق تقدم ملموس في هذا المزمار .

ونحن لا نعتبر أن جهود الدول النامية في مجال التنمية الاقتصادية أمرا يعود بالنفع عليها وحدها بل هو في مصلحة المجتمع الدولي في مجموعه . ونحن من جانبنا نسعى جاهدين لتطوير بلادنا ، والى تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تعود بالنفع على جميع المواطنين .

اننا نؤمن بأن الهدف الأسمى لجهودنا هو رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعي لكل مواطن في اطار من الحرية الاقتصادية التي تكفل مشاركة فعلية من جميع أفراد المجتمع العماني في بنائه المستقبل ، وفي تأكيد رغبتنا الصادقة في الاشتراك مع المجتمع الدولي في بناء عالم يتمتع بالحرية والرخاء والكرامة الانسانية .

سوف تحتفل سلطنة عمان عما قريب بعيدها الوطني العاشر ، وهي ذكرى انطلاق الانتفاضة الوطنية المباركة التي قادها جلاله السلطان قابوس بن سعيد منذ أن تولى زمام الحكم في البلاد . ان أهمية هذه السنوات العشر تتجلى فيما تمكنت سلطنة عمان من تحقيقه تحت القيادة الرشيدة من إنجازات وطنية في مختلف المجالات ابتداءً من تعميم مرافق التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في جميع أرجاء البلاد ، الى بناء الموانئ وشق الطرق وشبكات الاتصال وتنظيم أجهز الدولة ودعم وسائل الأمن الوطني .

وايماننا من حكومة صاحب الجلالة بضرورة اتباع منهجية مدروسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى تأتي ثمار هذه التنمية بكامل الانسجام والملاءمة مع البيئة العمانية بخصائصها المحلية ومنطلقاتها العربية الاسلامية ، فقد وضعت برامج التنمية في خطة خمسية باشرنا فيها منذ عام ١٩٧٥ ، وأوشكنا على الانتهاء منها الآن بكثير من النجاح ، ونحن الآن على أعتاب خطة ثانية سنشهد بدءها عما قريب .

يود وفد بلادى أن يشيد بالإنجازات التي تمت في الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، هذه الإنجازات التي تعد نصراً لتغليب صوت الحكمة والعقل على النظرية القطرية الضيقة ، ونصراً للأمم المتحدة و دورها في الاتيان بنتائج فعالة في إطار التفاوض الخلاق رغم ما اعتراه من عقبات .

ورضاء وفد بلادى بالحلول التوفيقية التي تم التوصل اليها بعد طول عناء ، فيما يتعلّق باتخاذ القرارات في المجلس - الهيئة التنفيذية للسلطة الدولية - مقترن بتوفير حسن النوايا ، بالإضافة الى الثقة والتعاون الفعال المثمر بين جميع أعضاء المجلس حتى لا تصاب أعماله بالعجز والشلل .

ولا بد لي ، أن أذكر ونحن بصدد اتفاقية غايتها المرجوة تطوير النظام القانوني للبحار وتقنين لقواعد القانون الدولي المتعلقة بحقوق الدول وواجباتها ، أن نولي اهتماماً بحقوق ومسؤوليات الدول المضائية الصغيرة تجاه الحفاظ على أمنها وسلامتها ، وحماية شواطئها من التلوث المتعمد أو الطارئ وذلك بايجاد نص واضح في هذا الشأن عند صياغة وقرار النصوص الخاصة بالملاحه في المضايق وذلك في الدورة القادمة والنهائية لمؤتمر قانون البحار .

كما يأمل وفدى أيضا أن يتم الاتفاق حول المسائل المتعلقة الأخرى ، ومنها تعيين الحدود البحرية بين الدول المتلاصقة أو المتقابلة وفقا للقانون الدولي ، وباعتماد خط الوسط أو خط تساوى البعد كقيدل أساسى لهذا التعيين .

كما يتفق وفدى مع الوفود الاخرى التى تنادى بحق الدول الساحلية فى وضع القوانين والأنظمة بشأن مرور السفن الحربية فى مياهها الإقليمية ، بما فى ذلك الحق فى الاخطار أو الاذن المسبق . ونأمل صادقين فى أن يشهد عام (١٩٨١) المقبل التوقيع على الاتفاقية التى سوف ترسي دعائم التفاهم والسلام فى البحار مما يعزز السلم والأمن الدوليين .

وختاما ، يأمل وفد بلادى أن يسود الوئام والتعاون فى عالم الغد ، بصرف النظر عن اختلافات النظم الاقتصادية والسياسية ، وعلى أساس احترام السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية واحلال التعاون المثمر بين جميع الدول ، تحقيقا لمبادئ ميثاق هذه المنظمة .

السيد سيدل جيورجيس (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : أود ، نيابة عن وفد

اثيوبيا ، أن أهنيء السفير فون فيشمار على انتخابه الاجماعى لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . واننا لعلى ثقة أنه بفضل خبرته الواسعة ، سوف يوجه بفاعلية المداولات العامة لهذه الدورة الى خاتمة ايجابية ومثمرة .

ويود وفد بلادى أيضا أن ينتهز هذه المناسبة لكي يقدم ، من خلاله ، الى سلفه ، السفير سليم أحمد سليم ، اعجابنا العميق بادارته الفعالة والكفء لأعمال الدورة العادية الرابعة والثلاثين وكذلك الدورات الاستثنائية للجمعية العامة التى عقدت هذا العام .

أود أيضا الاشادة بالسيد كورت فالدهايم ، الذى يقوم ، عند مباشرة مسؤولياته ، ببذل جهود مضيئة من أجل تحقيق أهداف وأغراض منظمنا .

ونياية عن الوفد الاثيوبي ، فاني أرحب بافتباط وزهو بانضمام الدولتين المستقلتين زمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين الى أسرة الأمم . وليس هنا ما يدعو الى السرور أكثر من رؤية وفد دولة زمبابوى الافريقية فيما بيننا ، كرمز للانتصار البطولي لشعب بأسره مر بتجربة عسيرة فسي كفاحه المرير الذى يتسم بالتصميم من أجل الحرية والاستقلال . اننا نحى انتصارهم المدوى ، كأنه انتصار لنا ، فقد اعتبرنا أن كفاهم العنيف كفاها مشتركا لافريقيا ، من أجل الحرية والمساواة والعدالة والتقدم الاجتماعى .

ان راية الأمل في الحرية ترفرف اليوم عاليا على افريقيا الجنوبية كما لم ترفرف من قبل . وبمرور كل يوم نرى ان الخناق حول عنق الفصل العنصرى يزداد ضيقا . ورغم ذلك ، ورغم عناده المستمر ، فان النظام العنصرى في بريتوريا ليس على استعداد للاستماع الى صوت العقل ، والتخلي بسهولة عن ممارساته البغيضة . لقد بذلت ومازالت تبذل محاولات واهية من قبل أصحاب فكرة الفصل العنصرى ، بالتواطؤ مع الامبرياليين المتعاونيين معهم من أجل استمرار هذا النظام الحقير والخبيث . وليس لدينا أدنى شك في أنه دون الدعم والتستر السياسى والاقتصادى والتكنولوجى والعسكرى بما في ذلك التعاون النووى من قبل حكومات غربية معروفة تماما ومن خلال شركاتها عبر الوطنية لكانت العصابة الاجرامية في بريتوريا في حكم الماضى منذ زمن بعيد .

وبالرغم من هذا التعاون واسع النطاق ، فان كفاح شعب جنوب افريقيا والشعب الناميبى تحت قيادة حركات تحررها ، قد اكتسبا قوة الدفع . ان اثيوبيا لعلى ثقة من أن تعنت بريتوريا ازاء ممارسة شعب ناميبيا لحقوقه في تقرير المصير والاستقلال - بزعامة مثله الشرعى الوحيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، سوف يؤدى الى تكثيف النضال المسلح الذى يتسم بالتصميم والذى لاشك سيتوج بالنصر كما هو الحال بالنسبة لزمبابوى .

وهذا العام ، وان نحتفل بالذكرى العشرين للاعلان التاريخى للأمم المتحدة لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فاننا نحث مجلس الأمن بشدة كي يتخذ تدابير قوية ضد نظام جنوب افريقيا وذلك طبقا للفصل السابع من الميثاق ، بهدف وضع حد للاحتلال غير المشروع لناميبيا .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان اثيوبيا تعتقد تماما أن منظمة الوحدة الافريقية التي أخذت على عاتقها هذه المشكلة ، يجب أن تحظى بالدعم الكامل في جهودها من أجل التوصل الى حل عادل في اطار القرارات ذات الصلة ، لمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

ان التأمر من أجل انكار ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وتشجيع الامبريالية لاحتلال اسرائيل غير المشروع للأراضي العربية مازال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

ان عدوان وتعنت اسرائيل مازالا في ازدياد ، وينعكس ذلك بوضوح تام في زيادة انتشار المستوطنات الجديدة في الأراضي العربية المحتلة ، وهو ما وصل الى حد الذروة بضم القدس الشرقية كجزء من " العاصمة الأبدية " لدولة اسرائيل .

ان اثيوبيا تكرر مرة أخرى موقفها الذي طالما أعلنته من أنه لا يمكن التوصل الى حل عادل وسلم دائم في الشرق الأوسط الا اذا انعنت اسرائيل للعديد من قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة ، بما في ذلك القرار الذي اعتمده مؤخرا الدورة الاستثنائية السابعة الطارئة للجمعية العامة .

ان اثيوبيا مرة أخرى تود أن تكرر أن الانسحاب الكامل لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة في تقرير المصير ، واقامة وطنه في فلسطين ، سوف يضمن سلما دائما في المنطقة .

ان اثيوبيا كذلك تؤيد وحدة وسلامة اراضي البلدان غير المنحازة في قبرص وفي لبنان ، وبالمثل اعادة التوحيد السلمي للشعب الكوري .

اننا نؤكد تضامننا لشعوب كمبوتشيا ولاوس وفييت نام ، ونؤيد تماما المشروع المشترك الذي قدموه من أجل تطبيع العلاقات ، والمحافظة على الأمن في منطقتهم .

اننا نكرر دون تحفظ تضامننا مع ثورة أفغانستان ، التي تهدف الى وضع نهاية لنظام قمعي واقطاعي قديم ، واستبداله بنظام تقدمي جديد . اننا نقف الى جانب الشعب الافغاني في معركته التي تتسم بالعزم والتصميم ، من أجل الدفاع عن مكاسب ثورته ، والمحافظة على سيادته ووحدته اراضيه واستقلاله الوطني .

ان مشكلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لهما أبعاد داخلية وخارجية . اننا فسي اثيوبيا نحاول جاهدين في هذه اللحظة بالذات أن نقيم نظاما عادلا ومنصفا ، يستجيب لاحتياجاتنا وتطلعاتنا الحالية وبالتالي ، فان التغييرات الهيكلية الاساسية التي نقوم بتنفيذها منذ فجر ثورتنا في ١٩٧٤ ، تهدف الى أن نضمن بفاعلية الحقوق الانسانية الاساسية ورفع مستوى المعيشة في اثيوبيا للجماهير العريضة التي كانت مطحونة من قبل .

ان الشعب الاثيوبي ان نظم نفسه بفاعلية ، يبذل اليوم قصارى جهده من أجل احداث تطورات واسعة النطاق في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . انني لفخور ان اقول بأن النتائج الملموسة التي حققناها حتى الان تشجعنا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي حربنا الشاملة التي أعلنها ضد الأمية . وفي الفترة القصيرة التي لم تتجاوز العامين ، فان اكثر من سبعة ملايين من الاثيوبيين تعلموا القراءة والكتابة . وبالتالي ، وبارتياح متواضع ، قبلت اثيوبيا وسام الاستحقاق لمنظمة الأمم المتحدة للعلم والتربية والثقافة " اليونسكو " لعام ١٩٨٠ في مجال مكافحة الامية وحيث أن هدفنا يتمثل في محو الامية من وجه اثيوبيا خلال السبع سنوات التالية ، وقياسا على انجازاتنا حتى الان ، فان لدينا كبير الامل في تحقيق هذه المهمة قبل الحد الاقصى الذي حددناه لانفسنا .

ان انعقاد المؤتمر الاول للجنة تنظيم حزب الشعب العامل لاثيوبيا ، وبدء نشاطه الرسمي ، هو علامة تاريخية على طريق تقدم الثورة الاثيوبية . فبالإضافة الى اتحاد جميع فلاحى اثيوبيا ، واتحاد كل نقابات اثيوبيا التي انشئت على المستوى الوطني خلال السنوات القليلة الأخيرة فان انشاء اتحادات الشباب والنساء ، قد قدمت اساسا متينا ليهتز لثورتنا الشعبية .

ان هدفنا من الاسراع بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا ، قد عاقه الاعتداءات المتكررة ضد بلدنا ، والتي اضطرتنا دون مقر الى تحويل موارد نادرة الى الدفاع الوطني ، بدلا من مشروعات التنمية . وبالإضافة الى ذلك ، فان الجفاف المتكرر ، مع غيره من الكوارث الطبيعية الاخرى قد أثرت بعنف على شعبنا .

وبالرغم من كل جهودنا ، استطعنا ان نصل الى نتيجة مؤداها أن إعادة بناء اقتصادنا ومرته الحرب ، وإعادة توطين اللاجئين والنازحين من جراء الحرب ، هي أمور تتعدى امكانياتنا . وفي هذا الصدد ، فان احتياجاتنا ومطالبات اثيوبيا قد قيمتها العديد من بعثات الامم المتحدة في تقارير اصبحت من وثائق الامم المتحدة .

ان اثيوبيا علاوة على جهودها على المستوى الوطني تتعاون على نطاق واسع وبطريقة عملية مع جميع جيرانها . وفي هذا الاطار ، يسعدني أن أسجل اننا قد أقمنا مشاريع تنمية ذات فوائد مشتركة مع كينيا ، وجيبوتي ، والسودان . ورغم ذلك ، لا تزال هناك الحقيقة القاسية . ان التغييرات التي تحدث في العلاقات الاقتصادية على نطاق شامل ، لا يمكن تنفيذها بالقدر الكافي من أجل الوفاء بالتغييرات الهيكلية الضرورية للغالبية العظمى من البلدان النامية .

ان الفوضى النقدية الدولية ، والكساد الاقتصادي العالمي العميق والتضخم الزاحف ، والبطالة الحادة ، والتمسك بسياسات تقييدية دولية في التجارة ، والمشاكل المستمرة لعدم توازن موازين المدفوعات الدولية ، وركود النمو الاقتصادي لهي جميعا من السمات الخاصة بحالة الشؤون الاقتصادية التي تميز البنيان الخارجي .

وعلاوة على ذلك ، فان مخططا واضحا في العلاقات الاقتصادية الدولية قد اتضح من فشل الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجمعية العامة في أن تتوصل الى اتفاق بشأن جولة عالمية جديدة من المفاوضات التي علقنا عليها الكثير من الآمال .

ان الموقف الاقتصادي والمالي للبلدان الأقل نموا قد ازداد خطورة ، وتدهور بصورة مستمرة لدرجة أن العديد من هذه البلدان تواجه الافلاس الاقتصادي والفوضى . ومعظم هذه البلدان قد أبعثت بالفعل عن المجرى الرئيسي للأنشطة الاقتصادية الدولية ؛ كنتيجة للقيود الخطيرة المفروضة عليها ونقاط ضعفها الهيكلية .

ان هذا الموقف المؤلم للبلدان الأقل نموا تزيد من خطورته مشكلة الطاقة ، وكذلك الكوارث الطبيعية والكوارث التي يحدثها الانسان . وكل ذلك يلقي ظلالا قاتما من الخطر والكوارث على مستقبل جزء كبير من البشرية . ان هذا ما يدعونا الى الاستمرار في الاصرار على ضرورة اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي غير العادل القائم حاليا .

لقد تميز عام ١٩٨٠ بتدهور خطير في عملية الانفراج ، وتصاعد التوتر ، واحياء الحرب الباردة ، وتزايد الخطر من مواجهة نووية . وحيث ان الجمعية العامة على وشك اعتماد اعلان بشأن العقد الثاني لنزع السلاح ، والبدء في الاعدادات للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، فان الحقيقة المقلقة لعالم اليوم هي أن سباق التسلح ، لاسيما في المجال النووي ، قد استمر دون ابطاء .

ان اثيوبيا تؤيد تماما المقترح الذي تقدم به اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
وتحث بشدة على أن يضاعف المجتمع الدولي من جهوده لتخفيف المستوى الحالي للتوتر العالمي ،
ولتجنب كارثة نووية ، وذلك باتخاذ تدابير عاجلة ولموسة .

وفي الوقت الحالي ، تقوم الامبريالية بنشر جميع أنواع منظومات الأسلحة الانشطارية في
أجزاء عديدة من العالم . ان المحيط الهندي لم يشهد من قبل تراكم مثل هذا العدد من السفن
الحربية ، وحاملات الطائرات ، والسفن المرافقة لها ، والقوات الهجومية . كما أن منطقة الخليج
الفارسي ، ومنطقة الشرق الأوسط ، والبحر الأحمر قد أصبحت أيضا مستودعات لأسلحة الامبريالية
الفتاكة . كما أصبح تكوين التحالفات العسكرية يتم بسرعة ، الى جانب التوسع في القواعد العسكرية
الموجودة ، والحصول على الجديد منها لتستخدم كقاعدة عريضة لفرض الحصار ، وعدم الاستقرار ،
وشن العدوان العسكري المسلح بشكل يتعارض مع مقررات منظمة الوحدة الافريقية ، والأمم المتحدة ،
وحركة عدم الانحياز ، التي أعلنت المحيط الهندي منطقة سلم .

ان الدوائر الاستعمارية لم تكثف من سباق التسلح فحسب ، بل انها أيضا أعطت لنفسها
بكل صلف الحق في أن تعملن أية منطقة من العالم منطقة مصالح حيوية بالنسبة لها . وبالتالي ، فان
الاعدادات العسكرية المكثفة جارية ، بما فيها تشكيل قوة تدخل سريع .

وهكذا ، فان تطورا منذرا يجري في الوقت الحالي في آفاق مناطق البحر الأحمر ، والخليج
الفارسي ، والمحيط الهندي . ان الهدف الأساسي لقوة التدخل السريع هو دول البحر الأحمر
والخليج الفارسي واقليم المحيط الهندي ، وهي بذلك تفرض تهديدا خطيرا على سيادة واستقلال
هذه الدول وسلامة أراضيها ، وكذلك الانحرار بحرقها في أن تنخرط في أنشطة اقتصادية دولية
بحرية .

وتحقيقا لأهدافها الامبريالية ، حصلت الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا على قواعد عسكرية
عديدة في بربرة وكسيمايو ، ومقديشيو ، وفي مناطق أخرى في الصومال ، على مسافة لا تزيد على
مائة ميل من حدود اثيوبيا . وهذا التطور الخطير لا يزيد فقط من خطورة الموقف المتفجر السائد في
القرن الافريقي ، لكنه يفرض تهديدا مباشرا ووشيكاً لسيادة اثيوبيا وسلامة أراضيها وثورتها الشعبية .
وباستمرار تمركز قوات التدخل السريع التابعة لها في بربرة ، وكسيمايو ، ومقديشيو ، قامت الولايات

المتحدة الأمريكية بالفعل بشن هجمات مباشرة ضد اثيوبيا وجميع بلدان تلك المنطقة التي ترفض الخضوع للسيطرة الامبريالية ، وتتبع طريقا مستقلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبينما لا يستطيع أحد أن يندمش لخيانة مقديشيو الصريحة للقضايا الافريقية والعربية ، فاننا نعتبر أن التعاون مع الولايات المتحدة عسكريا ، هو عبارة عن توسع متعصب من قبل هذا النظام ولا يعتبر أكثر من مجرد تشجيع لعمليات التوسع والحروب الجارية في القرن الافريقي . وبوضوح ، فان هذه الهانة وتحدى للرغبة الجماعية لافريقيا ، في رفضها الواضح تماما لاقامة القواعد العسكرية الأجنبية كما عرض ذلك بهراة تامة أمام تلك الجمعية الموقرة في ٢٤ أيلول / سبتمبر عام ١٩٨٠ ، من قبل السيد سياكا ستفنس ، رئيس جمهورية سيراليون ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . وبالرغم من المعارضة القوية للغاية التي أقامتها حكومة بلادي مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد المحور العسكري الجديد المقام حديثا بين واشنطن ومقديشيو ، أشير بالأسف فقط الى أن واشنطن قد قررت أن تقوم بتسليم الأسلحة الى المعتدين التوسعيين في مقديشيو . ان حكومة الولايات المتحدة باتباعها هذه السياسة العدائية ضد اثيوبيا - مع العلم التام بأنه حتى في هذه اللحظة التي أتحدث فيها هنا الآن - تنخرط القوات الصومالية النظامية في أعمال قمع وقتل وتدمير واسعة النطاق في هذه المنطقة . وفي ظل هذه الظروف ، أود أن أعلن أن اثيوبيا الاشتراكية ستحمل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الكاملة عن نتائج مقررهما غير الموفق . ان الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة للتوتر ، ومواقف الصراع ، والحروب الحالية التي تشهدها في القرن الافريقي .

وكبلد لا يزال ضحية لعدوان مؤسس تنظمه وتموله الامبريالية - العدوان الذي قتل وأصيب فيه الآلاف من الاثيوبيين ، ودمرت فيه من الممتلكات الشخصية والعامة بما يقدر بالبلايين من الدولارات ونزح فيه أكثر من مليوني من البشر - ان اثيوبيا قد حذرت فعلا المجتمع الدولي من هذه التطورات الخطيرة . وان رئيس دولتي الرفيق الرئيس منغيستو هيل ميريام ، قد عبر عن مخاوفه العميقة بشأن التطورات الخطيرة التي تحدث في هذه المنطقة ، وذلك بارسال وفود على مستوى عال الى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والى حركة عدم الانحياز ، والى العديد من الحكومات في أرجاء العالم . وقد سررنا أيضا بأن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة قد أحيط علما بأثار هذه التطورات على السلم والأمن الدوليين .

وبادخال قوة التدخل الامريكية في القرن الافريقي ، دخل عصر الصراع القديم بالنسبة للجماهير العريضة من سكان اثيوبيا في الدفاع عن استقلالها مرحلة حرجة الآن . فاقليم الصومال الذي استخدمته الفاشية الايطالية كنقطة انطلاق للعدوان والغزو ضد بلادى يستخدم اليوم كمنطلق للتدخل الامريكي ضد اثيوبيا .

وبنهاية الاستعمار في افريقيا ، وبعبارة اكثر تحديدا بقيام الصومال كدولة مستقلة في عام ١٩٦٠ ، فان اثيوبيا قد رحبت بالدولة الافريقية الجديدة وهي على اعتقاد راسخ بأن المراحل المأساوية من الحروب التوسعية التي دارت في منطقتنا بواسطة القوى الاستعمارية منذ امد طويل قد زالت الى الابد . ومما يؤسف له ، مع ذلك ، ان الصومال التي ورثت احلاما توسعية من عقلية المستعمرين الذين كانوا فيها ، قد كرست موارد بشرية ومادية ضخمة من أجل تحقيق هذا الحلم . ومن السخرية بمكان ان اعضاء العصاية الحالية الحاكمة في الصومال ، الذين تعتبر خدماتهم وتعاونهم مع قوات فزو موسوليني لاستعمار اثيوبيا معروفة تماما ، يطلقون ادعاءات باطلة بأن اثيوبيا التي لها سجل حافل من الكفاح ضد الاستعمار ، تتعاون في الوقت الحاضر مع قوى الاستعمار . ان الحقيقة هي ان النشاط الذي تقوم به الصومال تشجيعا لسياسة التوسع الاقليمي كان ولا يزال هو السبب الرئيسي للتوتر المتزايد والحروب في منطقتنا . ان جميع الجيران الثلاثة للصومال وهم بالتحديد ، اثيوبيا وكينيا وجيبوتي قد كانوا ولا يزالون اهدافا للسياسة التوسعية الصومالية .

وخلال السنوات العشرين منذ قيام الصومال كدولة مستقلة ، فان سلسلة من الحروب العدوانية المتكررة وأعمال الرعب التي لا حصر لها والتخريب والتدمير ، قد مارستها الصومال ضد جيرانها وبصفة خاصة ، ضد اثيوبيا . وفي كل مرة ، فان اثيوبيا كانت تمارس اقصى قدر من ضبط النفس . ان الانظمة المتوالية في مقديشيو ، مع ذلك ، قد استمرت في عملية توفيل جنودها فسي اراضي اثيوبيا من أجل بث الدمار في الحياة البشرية والممتلكات .

ان موقف افريقيا بشأن الوضع الخطير في منطقتنا كان واضحا دون اي لبس . ولقد ابلغ الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في ٢٤ ايلول /سبتمبر ١٩٨٠ هذه الجمعية العامة الموقرة ، بأن افريقيا احاطت علما بمدى خطورة هذا الموقف وآثاره على الحفاظ على السلم والامن الدولي . ان الظروف الخاصة بالسلم وتطبيع العلاقات بين البلدين ، كما حددتها لجنة منظمة الوحدة الافريقية والتي سجلت بالتالي في هذه الجمعية العامة ، هي كما يلي : الاعتراف بسلامة الاراضي ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، الحل السلمي للنزاعات ، منع أعمال التخريب وعدم جواز انتهاك الحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية .

ان الصومال التوسعية ، رجم ذلك ، قد رفضت مرة اخرى وبكل صلف هذه المشورة الحكيمة

والمبدئية التي قدمتها افريقيا . وقد اظهرت ، في الواقع ، عدم ثقتها في اسرة الامم الافريقية بتكثيف عدوانها المسلح . ان انتهاكها المستمر والمتكرر للمبادئ الاساسية الخاصة بسيادة الدولة ووحدتها الاقليمية التي نص عليها في ميثاق الامم المتحدة ورفضها لنفس قرار الامم المتحدة الذي تدين له بوجودها داخل حدودها الحالية ، يؤدي بنا الى التساؤل حول الاساس القانوني الذي قامت عليه دولة الصومال وعضويتها المستمرة في هذه المنظمة .

ان عضوية الصومال في حركة عدم الانحياز ، التي من اهم اهدافها الحفاظ على السلم ، والتي اخل بها بتقديم قواعد عسكرية وتسهيلات لدولة عظمى وليكونها في خدمة التكتلات العسكرية يجب أن يعاد النظر فيها بجدية . وان تساؤل بعض الدول العربية اخيرا بشأن عضويتها في الجامعة العربية ، يعتبر دليلا واضحا على طبيعة الصومال غير المسؤولة وغير المبدئية ، والتي تقوم بأعمال مرتزقة .

ان المصالح قصيرة وطويلة الاجل للصومال لا تكمن في عدم احترامها وانتهاكها للمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية ، ولكن في التمسك تماما بالمبادئ الرئيسية لميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وتطبيقها ، بالاضافة الى سياسة عدم الانحياز .

ان اثيوبيا ، باعتبارها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، لديها سجل من الاحترام الحازم لمبادئ الميثاق وقرارات هذه المنظمات . اننا نأتي الى الامم المتحدة لكي نسهم في الجهود الجماعية للدول الاعضاء والتي تهدف الى النهوض ، بقضايا السلم والتعاون الدولي ، وعدم الدخول في مهامات مع ممثلي العصابة الحاكمة غير المسؤولة في مقديشيو . ان اثيوبيا قد مارست أكبر قدر من ضبط النفس في مواجهة التحديات والاعتداءات المستمرة . ان طبول الحرب تدق مرة اخرى في القرن الافريقي ، وان صبر اثيوبيا وانضباطها ليسا بغير حدود . اننا نحث تلك القوى التي تود استغلال النظام العدائي القائم في مقديشيو كعنصر لعدم الاستقرار ان تقدر آثار افعالها البغيضة ، التي يمكن ان تكون لها مضاعفات خطيرة على السلم والامن الدولي . ان اثيوبيا ليس بوسعها ولا يجب ان نتوقع منها ان تحول الى ما لا نهاية موارد البشرية والمادية النادرة من احتياجات التنمية لمواجهة المفارمات التوسعية المستمرة للصومال وحلفائها الاستعماريين . ان اثيوبيا سوف تكون مضطرة ، في الواقع ، لاتخاذ جميع

التدابير الضرورية التي من شأنها ضمان سلم وأمن دائمين من أجل المحافظة على سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها .

وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين ، فان النظام القائم في مقديشيو الذي فقد كل ثقة فيه ، يدعي انه يأوى حاليا اكثر من مليون ونصف مليون ممن يسمون " باللاجئين الاثيوبيين " في اراضيهم . ان النظام الذي اظهر قدرته على تحويل كل جيشه النظامي الى ما يدعيه بأنه حركة تحرير وطنية ، يقوم الآن بعرض البدو واليتامى والآرامل وضحايا الجفاف في معسكرات الفوئط ويطلق عليهم " اللاجئين الاثيوبيين " . ان المساعدة التي يتلقاها هذا النظام بهذا الاسلوب من قبل المجتمع الدولي ، هي من الامور المشينة لكي يطعم جيش العدوان . ان المجتمع الدولي يخدع بالتالي بشكل غير مباشر عن طريق دعمه لحروب الصومال العدوانية . ان حكومتي ترفض بحزم جميع هذه الألاعيب وتندد بها بشدة .

وكما يعلم المجتمع الدولي تماما ، فان اثيوبيا قد اعلنت عفوا عاما عن جميع مواطنيها المتواجدين في البلدان المجاورة . وفي هذا المجال ، فانه بفضل المساعي الحميدة التي يبذلها المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والتعاون المثمر مع حكومة جمهورية السودان الديمقراطية وجمهورية جيبوتي ، فان عملية اعادة التوطين الاختيارية للاجئين الاثيوبيين الحقيقيين من الدولتين المجاورتين ، يجرى تنفيذها . وعندما طلبت اثيوبيا الافراج الفوري واعادة التوطين العاجل لهؤلاء الاثيوبيين الذين انتزعتهم قوات الغزو الصومالية ، لم تشر مسألة اعادة توطين هؤلاء الذين وصفتهم الصومال زورا بأنهم " لاجئون اثيوبيون " وذلك لسبب بسيط وواضح وهو انهم مواطنون صوماليون جمعوا في معسكرات اعتقال لمجرد ابتزاز الاموال من المجتمع الدولي . وختاما ، اسمحوا لي ان اشير بايجاز الى ملاحظة اخيرة قدمها الرفيق الرئيس مانفستو هيل مريم الذي يقوم بتوجيه سياسة اثيوبيا نحو السلم والتعاون ، حيث قال :

" كما أكد مرارا وتكرارا في كثير من محافل الامم المتحدة ومؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، فان كفاحننا يهدف دائما الى دعم الصداقة والتعاون القائم على العدالة والمساواة والسلم بين الحكومات والشعوب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاطراف الاخرى واحترام الاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع البلدان والحل السلمي للنزاعات بين الدول " .

ومن الواضح تماما ان السياسة التي تنتهجها جمهورية اثيوبيا الاشتراكية هي سياسة سلم وتعاون ، وانها دائما تترجم عمليا الى تصرفات حقيقية في علاقات اثيوبيا مع جيرانها وهي كينيا وجيبوتي والسودان .

وسوف يكون من الأمور غير الواقعية ، من جانبنا ، أن نأمل في أن العصاة الحاكمة الحالية في مقديشيو ستتحلى بالعقل وتنضم الى شبكة التعاون التي تزداد اتساعا فيما بيننا وبين باقي الدول الموجودة في القرن الأفريقي . ومع ذلك ، فنحن ممتنون لمعرفة ان شعب الصومال ، الذي يود حقا الحياة في سلم وتعاون فعال مع اشقائه وشقيقاته من الدول المجاورة والذي استغل من قبل عصاة نيرهان ، سوف يستمر في الكفاح من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في الانسجام والرخاء .

والى كل من اساءوا وتفسير التزامنا ازاء السلم والتعاون وافترضوا أنه خضوع للتهديات المستمرة ، أقول ان اثيوبيا قد مارست الصبر وضبط النفس حتى الآن الى أقصى ما تستطيع ، ولكن صبرها وانضباطها ينبغي ألا يفترض انهما لن ينتهيا ابدا . ففيما يتعلق بالحفاظ على استقلالها ، وسيادتها ، ووحدة أراضيها وسلامتها ، وثورتها التي تعتبر شرطا لا غنى عنه للبقاء الوطني ، فان اثيوبيا لن تتوانى في اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان الحماية لها .

السيد باترسون (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ان ابدأ كلمتي بأن أتوجه اليكم ، بالغيابة عن وفد بلادي ، بأحر تهانينا لانتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان هذا لشرف تستحقونه أنتم ، شخصيا ، وكذلك بلدكم العظيم ، وهو تحية موجهة اليكم كدبلوماسي محنك والى صفاتكم القيادية والى الدور الذي تلعبه جمهورية المانيا الاتحادية في الساحة الدولية .

ونود كذلك ان نتوجه بتحية حارة الى سلفكم السيد السفير سليم أحمد سليم من تنزانيا ، وهو الصديق القريب والمقدر لجامايكا ، والذي عرف كيف يوجه أعمال الجمعية العامة خلال الدورة الأخيرة العادية وكذلك أعمال دورتين طارئتين والدورة الأخيرة الاستثنائية . اننا فخورون به للطريقة التي أسهم بها في تحسين اجراءات الجمعية العامة . ان صبره وكفاءته وقدراته وتفهمه ، كانت جميعها موضع تقدير من قبلنا جميعا .

وان حكومة بلادي لتعرب للسيد كورت فالدهايم الأمين العام عن امتنانها لعام آخر من الخدمة المخلصة والقدرة لفضية السلم العالمي في الظروف الصعبة الحالية .

ان جامايكا يسعد بها أعظم السعادة ان ترحب بشقيقة من الكاريبي ، وهي سانت فنسنت وجزر غرينادين التي احتلت مكانها كعضو جديد في الأمم المتحدة . ان التطور المستمر في عملية انهاء الاستعمار في منطقة الكاريبي ، هو مبعث سرور ورضا بالغ بالنسبة اليها .

ان الاحداث التي جرت منذ الدورة الأخيرة التي اجتمعنا فيها هنا ، ترغنا على التفكير بصورة متعمقة في الموقف العالمي الحالي . وليس هناك ما يبعث على الرضا ، لأن السنة الأولى للعقد الجديد لم تتميز عن السنة الأخيرة من العقد الماضي وذلك لأن النظام الدولي قد تعمق بصورة اكبر في الأزمة . ان المثل العليا والأعمال الخالقة ، ما زلنا مفتقرين اليها .

وحتى هذا التقييم للموقف لا يوضح مدى خطورة الوضع الحالي ، لأنه لا يوضح أنه لم يكن هناك تراجع كمي ولكن كان هناك تراجع كفي كذلك في النظام الحالي . تلك هي الصورة التي نجد فيها الموقف في الآونة الراهنة .

ومن عام الى آخر وخلال العقد الاخير ، سمعنا في هذا المحفل ذاته عدة مرات موضوع الحاجة الى استكمال الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي ، واستكمال انهاء الاستعمار السياسي بالتححرر الاقتصادي .

ولكن ، ماذا نرى ؟ . اننا نجتمع كما نحن الآن في ظل الدورة الحادية عشرة الاستثنائية - وأقول متعمداً " ظل " - لاننا لا نستطيع الا ان نقول ، بالقلق والأسف ، ان الأمور لم تتغير كثيراً . ان اقامة علاقات اقتصادية جديدة منصفة بين الدول ، ما زالت مهمة بعيدة ومؤجلة الى وقت لاحق ، حيث ان المجتمع الدولي لم يعد يتفهم مصلحته .

وفي نفس الوقت ، هناك عناصر أخرى ظهرت على الساحة الدولية ، توضح أن المزايا السياسية الأساسية التي حصلت عليها البلدان النامية في فترة ما بعد الاستقلال ، ما زالت الآن موضع هجمات كثيرة .

ان جامايكا مقتنعة بأنه ليس من قبيل الصدفة ان المناخ السياسي الدولي يتفاقم بصورة خطيرة ومحددة ، وذلك في الوقت الذي أصبح فيه الوضع الاقتصادي الدولي في أسوأ مراحلها ، وحيث هناك ضرورة لاعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي بصورة ملحة .

ان آثار هذا الموقف الخطير واضحة بصورة متزايدة وبما يقترن بها من نتائج سيئة في اطار

النظام الدولي كله .

ان دول الكاريبي تعلق اكبر قدر من الاهتمام على استقلالها السياسي ، وليس مرجع ذلك هو اننا نرى في الاستقلال السياسي حقا أساسيا فحسب ، ولكن لأن التجربة علمتنا ان نقدر ذلك ان ربة الاستعمار كانت ثقيلة الوطأة على كواهل شعوبنا ومخلفاته ما زالت قائمة حتى الآن .

واليوم ، فان منطقتنا توجد في منعطف حرج من تاريخها السياسي والاقتصادى . ان مهمتنا الأساسية هي أن نقوم باعادة التشكيل الاقتصادى لمجتمع ما بعد الاستعمار . وبينما يحاول شعبنا توجيه طاقاته ومهاراته في هذا الاتجاه ، فاننا نجد أن هذه المهمة الصعبة ينبغي أن يتم تناولها في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية والمؤسسات الدولية العتيقة ، وفي ظل الأوضاع العسكرية والسياسية التي تهدد سيادتنا وحريرتنا والتي ترمي الى دعم التبعية السياسية في أشكال جديدة . ان أولئك الذين يسمعون الى ممارسة الهيمنة النهائية بشأن أحداث المنطقة والذي يريدون أن يكوّنوا الحكم النهائي ، ينبغي أن يعترفوا بأن هذه المسؤولية لا يمكن أن تعود الا الى شعوب الكاريبي نفسها . ان منطقة الكاريبي ينبغي أن تصبح منطقة سلام وهدوء . ولهذا السبب فان جامايكا تناشد مرة أخرى جميع البلدان ، وبصفة خاصة الدولتين العظميين ، أن تحترم وأن تقبل تعدد العقائد في منطقة الكاريبي . وليس هذا هو الحال في الوقت الراهن . وتبعاً لذلك ، فان مهمة الحكومات وشعوب المنطقة المتمثلة في اقامة مجتمعات أكثر عدلا واجراة اصلاحات اقتصادية واجتماعية في صالح الغالبية ، تواجه كثيرا من الصعوبات والتعقيدات .

ان حكومتي تشجع بفخر عميق الجهود الرامية الى تشجيع التعاون الاقتصادى بين بلدان أمريكا اللاتينية . وفي حزيران / يونيه الماضي ، فان حكومة ترينيداد وتوباغو قد وضعت تسهيلات لبلدان الاتحاد الكاريبي تقوم على أساس مشترواتها من ذلك البلد للنفط والمنتجات النفطية ، والمخصبات والاسفلت . وفي الآونة الأخيرة ، فان غالبية مصدرى البترول في منطقتنا ومنهم فنزويلا والمكسيك ، وضعوا برنامجا يهدف الى مساعدة بعض البلدان المستوردة للبترول في أمريكا الوسطى وفي الكاريبي . ان حكومتي تقدر بحرارة هذه الاجراة التي أقدمت عليها حكومات ترينيداد وتوباغو وفنزويلا والمكسيك وتوصي الحكومات الأخرى بأن تتبع نفس الخطوات على أساس أنها تدابير ينبغي أن يحتذى بها في المناطق الأخرى .

ان النداء الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، قد وجد تعبيراً رسمياً وكاملاً في مؤتمر القمة التاريخي لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، وكذلك في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ . وحتى ذلك الوقت فان غالبية البلدان المتقدمة اعتمدت موقفاً من عدم الاكتراث أو العداة تجاه مقترحاتنا بالنسبة الى

التغيير . انها تجاهلت تشخيصنا للموقف بشأن الأخطار التي قد تحدث بنا جميعا ، اذا أخفقت البلدان المتقدمة في القاء نظرة جديدة على ضرورة اجراء تغييرات في النظام الاقتصادي العالمي . وهناك سمة بارزة في الوقت الحاضر ، تمثلت في التقاء متزايد للمشاعر التي أعرب عنها كل من العالم المتقدم والعالم النامي عند بحث الموقف الاقتصادي العالمي . اننا نوافق جميعا على أن احتمالات مستقبلنا لا تزال كثيفة . ولكن رغم أننا نستخدم نفس المصطلحات الا أن أعمال البلدان المتقدمة تتناقض مع أقوالها وتطلعاتها وهي تعرب عن تقديرها لتغيير هيكل الاقتصاد العالمي . واليوم ، يجب علينا جميعا أن نقبل حقيقة بسيطة وهي أن البقاء الانساني أصبح حاجة جماعية بالنسبة لنا ، وهذا ما يبعث على قلقنا جميعا . ان الظروف الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية لبلدان الشمال ، لا يمكن أن تكون بمعزل عن تلك الموجودة في بلدان الجنوب . ومع ذلك فإن بعض البلدان المتقدمة يبدو أنها تعتقد أن العالم النامي يمكن له أن يظهر استعدادا لاجراء حوار معها على أساس من التعاون من أجل البقاء العالمي ، بينما الشؤون الاقتصادية الدولية لا تزال تنظم على أساس أن تظل محتكرة من قبل العالم الغربي . وانا كانت لدينا شكوك في هذا الصدد ، فان الدورة الحادية عشرة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت مؤخرا قد وضعتنا وجها لوجه أمام هذه الحقيقة المرة .

وفي هذه الدورة الحالية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، لا يكفي أن نوضح الموقف بالنسبة الى الحوار بين الشمال والجنوب . ولكن ما ينبغي علينا أن نفعله هو أن نعمل جميعا حتى نخرج من المأزق الحالي . وقبل كل شيء ينبغي أن نتخذ الخطوات اللازمة حتى نسيطر على عملية التغيير التي تعتبر ضرورية ، اذا كنا نريد تحقيق السلم والمساواة والاستقرار في النظام الدولي . ونحن الذين ننتمي الى العالم النامي هنا ، ندعو الآن البلدان الصناعية لكي تخطو معنا خطوات الى الأمام في هذا المضمار .

ان جامايكا لا تزال مقتنعة بأن ذلك المنهج وتلك المبادئ التي طالبت بها مجموعة ال ٧٧ في الدورة الاستثنائية ، تعد بمثابة أسس لا احتياجات المجتمع العالمي ولا ينبغي أن تكون موضع أي حل توفيق . ان العلاقات بين النقد والتمويل والسلع الأساسية والتجارة والطاقة والمواد الأولية والغذاء تحدد الحالة الاقتصادية العالمية .

وينبغي علينا بالتالي ، باعتبارنا حكومات ذات سيادة نعمل في اطار هيئة دولية ، أن نؤكد على أنه في اطار المفاوضات الشاملة ينبغي أن نحقق مسؤوليتنا للتعامل مع هذه المشكلات ، وهي مشكلات ليس للوكالات المتخصصة ومختلف الهيئات ازاها وضع قانوني عالمي يجعلها تصيغ برنامجا منطقيا بشأن السياسات والتدابير التي نحتاج اليها في الوقت الحاضر . ان مثل هذه العملية حتى وان كانت تحترم مهام واختصاصات مختلف المؤسسات والمحافل الدولية ، ينبغي أن تضع نهاية للفصل والعزل بين قضايا مثل قضايا النقد والتمويل .

ان هذه المسائل الى جانب الطاقة ، تمثل الموضوع الأساسي للقلق الدولي في الآونة الراهنة . والواقع أنها تشكل الشريان الحيوي للنشاط الاقتصادي الدولي والوطني وينبغي أن تحتل مركز الصدارة في المفاوضات الشاملة .

ونحن ندرك بأسى وبأكبر قدر من الحساسية ، ما يحيط بقضايا النقد والتمويل . ان ما يصد منا هو الدرجة التي وصلت اليها المصالح والمؤسسات المعنية في هذا المجال وما تمارسه من ضغوط كبيرة فيه ، ومن ثم فقد ابعدت عن الحوار العالمي وعن الادراك الناشئ عن التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية .

ان حكومة بلادي لا تعتقد أن المجتمع الدولي يمكن أن يتناول كأمر مقدس نظاما نقديا دوليا ومؤسساته ، يلتزم بتعليمات وتوجيهات تتصل بوقت وظروف انشاءه خلال ثلاثة عقود مضت . والحقيقة أنه من الضروري أن تبتدأ الأوهام بشأن هذه الموضوعات .

ان النظام النقدي الدولي ينبغي ، على وجه السرعة ، أن يكون متمشيا مع الواقع المعقد للظروف الاقتصادية الدولية الحالية ومع الاحتياجات الواضحة وأوضاع البلدان النامية . ان النداء من أجل احداث مثل هذه التغييرات ، أصبح أكثر الحاحا بين يوم وآخر وهو ليس صادرا عن البلدان النامية بمفردها فحسب . ولقد تم ايضاح ذلك مؤخرا في مؤتمر أروشا بشأن النظام النقدي الدولي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وحيثما نتحدث عن مثل هذه المسائل وعمليات التعديل والظروف المتعلقة بحقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي ، فاننا لا نتعامل مع مجرد عوامل وطنية ودولية في آن واحد ، لأن الممارسات والسياسات المطبقة في هذا المجال لها تأثير مباشر على حياة وآمال الكائن البشري الفرد .

ان عددًا من المؤسسات الدولية وكثير من الأصوات وبخاصة من البلدان الصناعية تحثنا على التفكير في مصالح أولئك الأقل حظوة في بلداننا . ومع ذلك ، فان السياسات والممارسات المتصلة بعملية الموازنة ووضع الشروط تقتضي تضحيات كبيرة من نفس هذه القطاعات من بين سكاننا . وتعتقد جامايكا أن مثل هذه الاصلاحات يمكن أن تكون في صالح جميع البلدان ، وسـوف تمس احدى المشاكل الأساسية التي تؤثر على النظام الاقتصادى الدولى . ربما كانت الطاقة في الآونة الراهنة هي العامل المادى الأكثر أهمية بالنسبة للقطاعات المنتجة في الاقتصاد العالمى . وفي هذا الصدد ، هناك حقيقتان أساسيتان .

أولاً : ان الطاقة الهيدروكربونية تمثل العنصر الأساسى المستخدم في الآونة الراهنة وثانياً - ان احتياطي هذا النوع من الطاقة غير المتجددة سوف يتبدد في المستقبل القريب . ان التشديد الذى يوضع على هذا العنصر أو ذاك قد يتغير من بلد الى آخر ، ولكن هذين العنصرين يؤثران علينا بصورة كبيرة في المدى الطويل . ولذلك ، فان على المجتمع العالمى التزاماً بأن يستخدم الموارد المالية والتكنولوجية من أجل استكشاف الموارد الكامنة للطاقة الجديدة والمتجددة . ويتعين علينا أن نعمل على أن المؤتمر الخاص بـمـوارد الطاقة الجديدة والمتجددة المقرر عقده في (١٩٨١) سوف يتخذ تدابير محددة فـي هذا الشأن .

ويتصل السبب الرئيسى الآخر للقلق في مجال الطاقة بمدى توفر الامدادات من البلدان النامية الموردة للطاقة . ان التضخم في الاقتصاد العالمى يؤثر كذلك على أسعار البترول ، وعلى قدرات هذه البلدان في تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية . وعلى سبيل المثال ، فلقد تأكد أن زيادة حرق في المائة من اجمالى الناتج الوطنى لبلد في العالم الصناعى تتطلب زيادة مناظرة فـي الطاقة . ومع ذلك ، ففي حالة البلدان النامية ، فان الزيادة المماثلة في هذا المجال تتطلب ما يقرب من نسبة ٦ في المائة زيادة في الطاقة .

ومن الواضح ان أن البلدان النامية المستوردة للبترول في حاجة الى مساعدة خاصة لاعانتها على سد احتياجاتها من الطاقة تمشياً مع أهداف تنميتها الاقتصادية ونموها . ويسجل وفد بلادى بارتياح الجهود المبذولة في اطار الأوك من أجل تحويل الصناعات

الخامس الى مصرف لمساعدة البلدان النامية . ونحن نسجل كذلك مبادرات المصرف العالمي لتدعيم تسهيلات من أجل مساعدة البلدان النامية ومن أجل استكشاف وتنمية مصادر الطاقة المحلية لديها . ولكن يتعين علينا أن نواجه مسألة ما اذا كانت هذه الجهود في حد ذاتها ، أيا كانت قيمتها ، سوف تحل المشكلات الأساسية للطاقة والتنمية . ان الجواب واضح والآفاق ليست مطمئنة . وبقينا ، أن هناك تناقض تقليدي في زماننا ، عندما نرى أن أكثر من . . . ٥ بليون دولار من موارد العالم تتركس سنويا من أجل صناعة الأسلحة ، في حين أن المصارف المركزية للبلدان المستوردة للبتترول تناضل من أجل مواجهة زيادة أسعار الطاقة ومواجهة العجز في موازين مدفوعاتها والتي تصل الى . . . ٥ بليون دولار . وما دام هذا الموقف مستمرا ، فان بلداننا مضطرة الى تخفيض وارداتها من الغذاء والمخصبات والعقاقير والمواد الأولية الحيوية الى ما دون الحد الأدنى للمستويات المطلوبة . كان الهدف من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة هو الشروع في المفاوضات الشاملة في العام المقبل ، والموافقة على الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الحالي . ولقد توصلنا الى اتفاق في الآراء بشأن الاستراتيجية . ولكن النص المعد يحمل آثار المقاومة من قبل جانب كبير من البلدان الصناعية . ولم نتوصل الى اقناع البلدان الصناعية بأن تنضم الى ما يمكن أن يسمى باتفاق في الآراء حول نص يتعلق بآليات المفاوضات الشاملة ، وهو النص الذي يبدو لبعض البلدان بما فيها جامايكا غير كاف للطريقة التي يعبر بها عن الدور الحيوي للمؤتمر المركزي . ويجب على الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة أن تجد حلا لهذه العقبات وأن تتناول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا ، بصورة واقعية .

وفي بداية هذا العام ، اتخذ المجتمع الدولي خطوة نحو معالجته مشكلة تقلبات الأسعار وقضايا التنمية في مجال التجارة الدولية للسلع . وتعتبر حكومتي عن ترحيبها باقامة الصندوق المشترك على الرغم من عدم كفايته . ونحن نعتقد بأن هذا الانجاز يعد أساسا ينبغي أن نقيم عليه هياكل دائمة من أجل التوصل الى بحث ومعالجة مشكلات التجارة العالمية .

ان توقعات الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي وجدت بعض البلدان النامية أنه من المناسب أن تتجاهلها لعدة سنوات مضت ، أصبحت حقيقة اليوم .

ويتعين على هذه الجمعية الآن أن تدرك تماما حقيقة أن الأزمة الاقتصادية والتمويلية التي

تواجه العالم ، والتي تؤثر على البلدان النامية بصفة خاصة ، يمكن تصحيحها فقط من خلال عمـل فوري وجذري . ويواجه البعض الآن المشكلات . وثبتت لنا التنبؤات أن دور الآخرين سوف يأتي غدا . لقد قدمت اللجنة المستقلة بشأن القضايا الاقتصادية - لجنة براندت - الى العالم تحليلا وتوصيات كثيرة ، ومقترحات ترمي الى تخفيف عبء الفقر وتشجيع السلم الدولي والانصاف والاستقرار . ولا يمثل ذلك التدبير الكامل للنداء الرامي الى النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ولكنه مع ذلك يؤكد الرأى الأساسى للبلدان النامية بأن التغيير حتمي . ان الوقت لا يعمل في صالحنا .

ان الافتقار العام الى التقدم فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الدولية قد واكبه تدهور خطير في المناخ السياسى .

ونحن نلاحظ بقلق عميق أنه كانت هناك ظاهرة مؤسفة في العام الماضى ، ذلك أن التوتر فى النظام الدولي قد تزايد ، وتحول اهتمام القوى الكبرى الى التنافس والصراع . ويجرى ذلك على حساب أمور حيوية تتصل بالاستقرار الاقتصادى والتنمية لأغلبية الأمم .

ويجب على القوى العظمى والكتل الكبرى أن تضع نهاية لمثل هذا الصراع الخطير قبل أن تتورط في مأساة اخرى ، وقبل أن يعيد التاريخ نفسه .

ان سباق التسلح مستمر ، والمأزق الذى اتسم به استعراض معاهدة عدم الانتشار فى جنيف فى الشهر الماضى يترجم انهيار الحكمة والاعتدال وتزايد روح العداء فى زماننا هذا .

وتعتقد جامايكا بأن الانفراج الذى يبدها ومعزما بصورة متزايدة للخطر يجب أن يعاد الى الطريق السلمى ، للوفاء بمصالح المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب باستئناف المناقشات بين الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة فيما يتصل بنشر الأسلحة النووية التكتيكية فى اوروبا - واستئناف محادثات فيينا بشأن خفض المتبادل للقوات . وقبل كل شىء ، فان التصديق السريع على اتفاق سولت الثانية أصبح أمرا حيويا .

ان بلدان العالم الثالث تشعر بالقلق بسبب حدة العداء الدولي . وان مناطقتنا الخاصة مازالت مسارح لصراع القوى الكبرى وتنافسها العقائدي مما يؤدي الى صورة مدمرة بالنسبة لبلادنا وما يؤدي الى اثاره نزاعات اقليمية .

ومن وجهة النظر هذه ، فان جامايكا تلاحظ بكثير من القلق اعادة ظهور الرأي القائل بأن مناطق بأكملها في العالم - في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية - هي فريسة سهلة لتطبيق السياسات القديمة لمناطق النفوذ من قبل الدول العظمى كجزء من محاولاتها التحكيمية لوضع هذه المناطق في نطاق مصالحها .

ولعلنا نذكر انه في فترة سابقة ، فان سياسات وآراء من هذا النوع هددت بشكل خطير استقلال وسيادة وحرية العمل في الدول الصغيرة والمتوسطة حتى ان حركة عدم الانحياز نشأت لمواجهة هذا الموقف في النظام الدولي . وبعد عقدين ورفم نمو وديناميكية هذه الحركة العظيمة ورفم دورها التاريخي والطبيعي في صبغ العلاقات الدولية بصبغة الديمقراطية فان السياسات والممارسات المعادية لمبادئ وروح عدم الانحياز يبدو انها قد ظهرت من جديد . ولا زلنا مقتنعين بأن سياسة عدم الانحياز توفر أفضل امل لصون استقلال البلدان النامية والسلم في المجتمع الدولي . ان جامايكا مازالت تتخذ موقفا صارما في التزامها بحركة عدم الانحياز وسياساتها .

وقد عبرنا عن آرائنا ، هنا وفي محافل اخرى عن الاحداث التي جرت مؤخرا في جنوب شرقي اسيا . وما زلنا نتطلع الى عود الامور الى نصابها الطبيعي من اجل مصلحة الاستقرار في المنطقة ولمصلحة السلم الدولي .

والمطلوب في جنوب شرقي آسيا ، هو القيام بمجهود جماعي من الدول في تلك المنطقة من أجل تخفيف التوتر والنزاع واقامة منطقة سلام فيها .

ان الخلافات بين ايران والعراق ، وهما من دول عدم الانحياز ، قد تفجرت في نزاع مفتوح . ان نشوب القتال بين هاتين الدولتين الاسلاميتين المتجاورتين يسبب آلاما انسانية ضخمة وله آثار تنعكس على العالم بأسره . وجامايكا تغتنم هذه الفرصة لكي تناشد الدولتين ان تضعوا حدا للاعمال العدوانية وان تسويا النزاع بينهما سلميا تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز .

وفي الشرق الاوسط ، فان الازمة قد تعمقت . ان العام الماضي قد شهد تطورات تضع عقبات جديدة في طريق السلام . لقد شاهدنا استمرار تشجيع اسرائيل على اقامة مستوطنات فيير مشروعة ، والاجراءات التي تهدف الى ضم شرق القدس ، واستمرار الهجمات على لبنان انتهاكا للقرارات ذات العلاقة التي اصدرها مجلس الامن .

وفي نفس الوقت ، فان انكار الحقوق فير القابلة للتصرف لشعب فلسطين مازال حقيقة مؤلمة . ومن المعروف تماما ان لب المشكلة يكمن في مأساة شعب فلسطين ، ولا يمكن لسلام ان يكون فعالا او دائما ما لم يكن يسمح لشعب فلسطين بأن يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة وما لم يحقق الامن لجميع دول المنطقة .

وفي هذه الدورة نحتفل بالعيد العشرين لقرار الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان الانجازات الايجابية للامم المتحدة في تصفية الاستعمار في العشرين عاما الماضية ، لا تحتاج الى تفصيل .

ان حق شعب بليز في تقرير المصير والاستقلال مع سلامة ووحدة الاراضي ، قد أعادت الامم تأكيده في عدة مناسبات ، وان الدولة التي تقوم بالادارة تعترف بهذا الحق ، وشعب بليز على استعداد لممارسته . ان جامايكا تعتقد انه ينبغي على الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة أن تضمن أن ممارسة شعب بليز لحقه في الاستقلال لن تتأخر اكثر من ذلك وأنه يمكنه بثقة ويتأييد المجتمع الدولي ان يمارس هذا الحق . ان فواتيمالا لا ينبغي الا يستمر السماح لها بالاستمرار في ممارسة حق النقض الفعلي وان تستمر في اطالة الوضع الاستعماري في هذه الدولة المجاورة .

وانه لمن دواعي سرورنا ان زمبابوى قد تحررت وانضمت بالفعل الى هذه المنظمة . ان السنوات الطويلة الشاقة من المعاناة والتضحية من اجل العدل والحرية لم تذهب هباء . ان انتصار قضيتها يبدو انه نذير طيب لنضال شعب ناميبيا ضد الاحتلال فير المشروع والقمعي لبلادها من قبل جنوب افريقيا العنصرية . ومع ذلك فان فرص النجاح عن طريق تسوية تفاوضية تتضاءل . ان المماثلة المستمرة ورفض التعاون من جانب جنوب افريقيا ، يجب أن يتم تناولهما بحزم بتطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق .

ان استمرار رفض الاعضاء ذوي النفوذ في المجتمع الدولي ، تأييد تطبيق العقوبات ضد

نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا ، يكشف بوضوح النفاق الذى ينم عليه موقفها من هذا الموضوع . ان الانتهاكات الصارخة للمعايير والسلوك الدولي ، يمكن ان تكون موصفا لتطبيق العقوبات . ويبدو ان بعض اعضاء المجتمع الدولي يعترفون بذلك فقط عندما تتهدد مصالحهم مباشرة . وليس هناك من دولة دأبت على تحدى قرارات الامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية اكثر من جنوب افريقيا . ونحن نسجل بمرارة سلوك تلك الدول التي تحاول تفادى تطبيق العقوبات هنا رفق القذائف المستمرة الصارخة .

ان انتشار المقاومة من قبل شعب جنوب افريقيا المضطهد لنظام الفصل العنصرى ، قد اتخذ ابعادا جديدة . ان الوحشية والعنف للقمع البوليسي ضد المحتجين في بداية هذا العام ، هما مؤشران على زيادة يأس السلطات . انها اهدانة لذوى الضمير ان يستمر نظام الفصل العنصرى في الحصول على الدعم والتعزيز ، نتيجة لاتصاله بالعالم الخارجى . واسوأ من ذلك ، هو الخوف الذى اثارته الاحداث في العام الماضى من ان جنوب افريقيا قد اصبحت دولة نووية . ان هؤلاء الذين تجاهلوا باستمرار التحذيرات الكثيرة والمطالبات بانهاء التعاون النووى ، يجب أن يواجهوا ادانة صارمة على وضعهم السلاح النووى في ايدى نظام اجرامى .

ورقم الصورة المظلمة السائدة ، فان هناك بعض التطورات المشجعة . ان جاما يكا ترحب باعادة فتح الحوار بين الطائفتين في قبرص . ونحن نشجع الطرفين على ان يبدأ المفاوضات بروح بناءة وان يضعوا جانبا الشكاوى وعداوات الماضى وأن يعملوا معا لبناء تعايش موحد واتسجام بين جميع القبارصة .

وفي مؤتمر الأمم المتحدة لعقد المرأة فاننا قد استعرضنا وقيّمنا الوضع الذي توصلنا اليه في منتصف عقد الامم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالتقدم الذي تم بالنسبة لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة الذي عقد في عام ١٩٧٥ . وفي هذا المجال فانه قد تحقق الكثير من النجاح اثناء النصف الأول من العقد . وعلى المستوى الدولي فان هناك الآن اتفاقية لازالة جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي وقعتها جامايكا . وقد أقيم صندوق لموعي لعقد الأمم المتحدة للمرأة منذ عام ١٩٧٧ وذلك لصالح الكثير من النساء والأطفال في عدد من البلدان .

وعلى المستوى القومي فاننا في جامايكا قد طبقنا أو على وشك تطبيق معظم النصوص التي أقرت في المؤتمر من خلال خطة العمل الدولي ، وقد قمنا بذلك عن طريق أحكام تشريعية وبرامج تعليمية واجتماعية وكذلك عن طريق اقامة جهاز وطني لتناول المسائل التي تهم الأطفال والنساء مباشرة .

ان برنامج العمل الذي أقر في كوينهاغن مع تأكيده على المساواة والتنمية والسلام وعلى قضايا هامة مثل العمالة والصحة والتعليم يعتبر هاما في الاستمرار نحو الاعتراف الكامل بحقوق المرأة . وقد حدث تطور ذو مغزى يتمثل في التقدم الذي أحرزته الدورة التاسعة المستأنفة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في جنيف . ومن جنيف انبثقت صفقة بشأن جميع المسائل المتعلقة المتعلقة باستغلال واستكشاف منلققة التراث المشترك ، وهذه الصفقة تمثل حلا توفيقيا من قبل جميع الأطراف . وهي تتضمن امكانية قرب اقرار اتفاقية دولية بشأن مؤتمر قانون البحار وبأن الدورة العاشرة ستكون هي آخر دورة للمؤتمر . وتأمل جامايكا ألا يحدث ما يعرقل هذه الدفعة . واننا في جامايكا نكرر استعدادنا لاستضافة الادارة الدولية لقاع البحار .

وفي جميع مساعينا لا يجب أن يفوتنا توجيه الاهتمام الواجب لعنصر العلاقات الشخصية في مجال العلاقات الانسانية الذي يعتبر في التحليل النهائي أهمها . ان الطريقة التي تنظر بها الدول والمجتمعات بعضها الى البعض تختلف كثيرا عن الطريقة التي ينظر بها الأفراد الى بعضهم البعض عندما يجتمعون .

ان القليل من مجالات النشاط الانساني معبأة بامكانيات تزيد عن تلك المتوفرة للرحلات والسياحة التي تعتبر صناعة دولية متطورة . ولا يوجد نمو أكثر من ذلك الذي حققه نمو التكنولوجيا وتطبيقاتها في مجال الاتصالات .

وان نبحت هنا عن وسائل لتوفير السلام والانصاف في العلاقات بين الدول والمناطق يجب ايضا ان نبحت عن وسائل لتشجيع الاتصالات بين الشعوب ، وهذا يجب ان يتم على أساس تقديري مختلف الثقافات وبطريقة تؤدي الى محو مفاهيم الاستعلاء والشك والكرهية التي بيد و انما تؤثر على الكثير من العلاقات بين الدول .

وبناشد وفد بلادى مندوبة الأمم المتحدة بأن تعلى اهتماما أكبر للسياسة كوسيلة لاعلاء رفعة للنشاط الاقتصادي الشامل وأن تعترف بأنها وسيلة للترويج لتفاهم انساني أفضل . انه من الحقائق المعروفة تاريخيا بين المؤرخين ان وسائل تحديد الزمن مثل العقود وغيرها هي مجرد وسائل مصنعة لا يابها التاريخ . وهذا قد اتضح تماما اثناء العام الماضي . ولقد بقيت معنا بعناد مشاكل العام الماضي ، وفي كثير من الأحوال تفاقمت وبيد و أنها لم تلتق حلولا مبكرة .

وبينما اجتمعنا في كثير من المحافل لمناقشة المشاكل الاقتصادية والسياسية في عالمنا فان السيل المنهمر من الكلمات قد تمخض عن بعض نقاط من الأعمال . ان سيل الكلمات لم يتمخض عن شيء . ان النجاح مايزال بعيدا عن تناولنا . ولكننا يجب ان نشاور ويجب ان نصمد من أجل السلام وألا نفقد الثقة ، ويجب ان نعارض بشدة استغلال دولة لدولة أو أمة لأمة أو استغلال الانسان لأخيه الانسان . ومن خلال انجازاتنا ، بالرغم من قلتها ، فاننا يجب ان نتعرف على ما هو ممكن . ان التزامنا نحو التاريخ ونحو الأجيال المتعاقبة يجب ان يكون هو مضاعفة جهودنا الآن من أجل اجراء تغييرات سياسية واقتصادية ، لها مغزاها حاليا ، حتى اذا ما تزايدت العقبات . ان الأمم المتحدة هي حجر الزاوية في كل آمالنا ، وهنا يجب ان نضع الأساس من أجل المستقبل .

السيد نوغويس (باراغواي) (الكلمة بالاسبانية) : باسم وفد باراغواي يسعدني أن

أرحب في مجتمع الأمم بالدولتين الجديدتين سانت فنسنت وجزر غرينادين ، وزمبابوى . ان القائمة الأولية للبنود المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة تشير اهتماما أكيدا لبلادى . ومن هذه البنود الوضع الخاص الذي أعلاه مؤتمر الأمم المتحدة للدول غير الساحلية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، ومشروع الاتفاقية الدولية لمنع تجنيد واستخدام

وتمويل وتدريب المرتزقة وحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وفي قارات أخرى وكذلك المسائل الأخرى المرتبطة بها مثل مسائل التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي مع كل تطبيقاتها ومشروع الاتفاق الخاص بالدولة الأكثر رعاية . وفي هذا الخصوص فان وفد باراغواي سيعبر عن وجهة نظره فيما يتعلق بهذه الموضوعات ، وبعض الموضوعات الأخرى . ولا يعني هذا بالطبع اننا لا نلقي بالآلا بدرجة أو بأخرى الى باقي بنود جدول الأعمال .

وبعد ذلك وفي محاولة لاحترام اللابع الموجز الذي يجب أن يميز بياناتنا هنا في الجلسة العامة يسعدني الآن ان اذكر بالاسهام الايجابي لبلادى منذ وقّعت باراغواي منذ أمد لمويل وذلك مع ٩٤ دولة أخرى على ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسيسكو . ومنذ ذلك الحين شهدنا بسـزوغ المنالمة ولم نبتعد أبدا عن المثل العليا التي حفّت بمولدها .

نحن شعب مسالم لأننا عرفنا كيف ندافع بشرف وبشجاعة عن ترابنا وعن حقوقنا وذلك فـي

هربيين دوليتين .

ونحن لسنا بدولة عارضة لأن جذورنا الدولية تعود الى أبعاد عميقة في تاريخ أمريكا . ان اسم وطني مرادف للحزم والقدرة على اتخاذ القرارات والوضوح في العلاقات مع الدول الأخرى . ولدينا شعور حاد بالصدقة والتعاون ، وشعور كامن حي بالحرية والاستقلال . ان هذه الصفات الخاصة بشعب باراغواى ، قد جعلت الرئيس سترويسنر يتمكن عن طريق حكومته من اعطاء بلادنا دفعة لا مثيل لها وغير متوقعة للنمو والرخاء في مناخ من الأمن ، ومن اعطاء قيمة كبيرة لتقييم الحياة الشخصية البشرية . ان باراغواى التي يحكمها دستور حديث اعتمد بأسلوب ديمقراطي في ١٩٦٧ هي دولة تتطور طبقا لحرية الأحزاب السياسية ، وأصبحت دولة يصل فيها معدل النمو السنوى الى ٥.١ في المائة وهو أكبر معدل في القارة بل وفي العالم أجمع ، وان الدين الخارجى لبلدنا بالاضافة الى سعر صرف العملة الوطنية ازاء الدولار يعتبر متزنا وثابتا تقريبا منذ عام ١٩٦٠ ، وان نسبة التشغيل والاستخدام كاملة بحيث ان معدل البطالة يكاد يكون صفرا ، وان التعليم في بلدنا يتعدى نسبة ٨٠ في المائة من الأفراد الذين يعرفون القراءة والكتابة ، هذا بالاضافة الى أن الصحة العامة قد حصلت على اهتمام وأولوية من قبل الحكومة عن طريق تخصيص اعتمادات لها في الميزانية . وهناك ثروات بالنسبة للطاقة اذا تمت المشاركة فيها مع البرازيل والأرجنتين ، ستجعل باراغواى من الدول الرائدة في انتاج الطاقة الكهربائية المولدة مائيا .

ويسعدني انني قد تقدمت بهذه الملاحظات بشأن الهيكل العام السائد الآن في باراغواى . فمن المهم أولا أن نعرف جميعا أنفسنا تماما قبل أى شيء آخر ، لاسيما ونحن لا نعرف كيف نتصرف بوسائل الدعاية المرتزقة ولا تتوفر لنا الامكانيات الاقتصادية أو السياسية لمواجهة هذا النوع من الدعاية . نحن هنا في محفل عالمي يجب ألا يستلهم رغبة مشروعة في السلم فحسب ولكن يجب أن يستلهم أيضا رغبة حقيقية في الحصول على الحقيقة . ونحن بلد جاد مسؤول ومحترم ينتمي الى العالم المتحضر .

ومنذ اسبوعين مضيا ، فان مدينة اسنسيون عاصمة بلادى كانت مسرح عمل ارهابي جبان اغتيل فيه الجنرال اسنناسيو سوموزا ، الرئيس السابق لجمهورية نيكاراغو . ان هذا الاغتيال هو أمر غريب على الحياة السلمية التي تأسست في باراغواى منذ ربع قرن مضى . ان هذه الحادثة ، قد حدثت رد فعل رافض عنيف بسبب هذا التصرف الدنيء مهبط كانت أسباب مرتكبه المعنوية أو العاطفية أو الدوافع التي أدت الى القيام به .

ان هذا الاعتداء يأخذ مظهرها جديدا من مظاهر الارهاب ، ووضع السكان المدنيين على حافة كارثة تعتبر آثارها غير محسوبة حيث ارتكب هذا العمل الوحشي في ضوء النهار وفي وسط المدينة .

وفي عام ١٩٤٧ ، فان الشيوعية الدولية بالمشاركة مع أعداء آخرين لنظامنا ، حاولوا أن يقيموا في بلادى نظاما ماركسيا . فأثار ذلك صراعا مسلحا دام أكثر من ستة أشهر ولم يتمكن من السيطرة عليه الا بواسطة الاتحاد الوطني الجمهورى وحزب كلورادو الذى أمكنه أن يقضي عليه بواسطة الجيش الذى لم يتلوث بهذه الاتجاهات . وفي عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ حاولت بعض العصابات المسلحة الانطلاق من الحدود بشكل خفي لمحاولة ادخال بعض الآراء الماركسية الى داخل البلاد ، وقد تم القيام بعملية عسكرية تميزت بالوحشية الدموية للمهاجمين ، ولم تؤد تلك المحاولات الى أهدافها لأنها لم تجد صدى لدى السكان ولأن هؤلاء المعتدين تم عقابهم بعنف من السكان الفلاحين الذين وجدوا أن هذه الأور تسيء الى ممتلكاتهم والى حياتهم ، وبالتالي فليست هذه هي المرة الأولى التي كانت فيها بلادى ضحية للعدوان .

وبهذه المناسبة فان العديد من الشخصيات الدولية ، قد أدان هذه الجريمة التي تمت . وقد اعتمد مجلس النواب الوطنى بالاجماع بعض القرارات التشريعية ، وقال " انه يصر على عدم التخلي عن اداء واجبه ازاء الدفاع عن مصالح الحضارة الغربية والمسيحية " .

أما مجلس الشيوخ فمن جانبه بعد أن أعطى صفة اللاجئيين للضحايا الرئيسية أعلن أن :
 " . . . هناك دلائل مادية ومعطيات تسمح بالاقتناع الكافي لكي نستنتج أن هذه الجريمة قد خطط لها ودبرت من الخارج ، وانها نفذت من قبل أجانب بواسطة أسلحة جلبت لهذا الغرض بطريقة خفية ، وان الدوافع على الجريمة غريبة تماما عن البلاد وتختلف مع تقاليدنا في احترام الحياة الانسانية وطابع احترام الديمقراطية في الحياة السياسية .
 وانطلاقا من الكفاح الذى شن على هذه الجريمة ، فان هذا يعتبر اعتداء وحشيا من قبل الارهاب الدولي ضد باراغواي . تلك حادثة دموية دنت وجه بلادى رغم انه من الواضح تماما أن هذه الجريمة نفذت ارضاء لبعض الأحقاد السياسية وكان انتقام من قبل بلدان أخرى " .

وبالتالي فان حكومة باراغواي ، قد قررت أن توقف علاقاتها الرسمية مع الفئة الحاكمة لحكومة البناء الوطني في نيكاراغوا وهناك العديد من الشواهد التي تدل على أن حركة ساندينستا لنيكاراغوا قد اشتركت أيضا في الجريمة التي تمت على أرض باراغواي ضد شخص الرئيس السابق لنيكاراغوا .

ويضاف الى هذه المشاركة سوء نية واضح وصلافة البيانات التي أدلى بها أحد أعضاء تلك الحكومة السيد رافائيل كوردوبا الذي أدلى في بيان صحفي في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ بتهديدات خطيرة وتوجيه الكثير من السباب الى رئيس جمهورية وشعب باراغواي وهو ما يعتبر مساسا خطيرا بشخصيته وهو الذي قد انتخب في استفتاء حر بالأغلبية الساحقة .

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان ينص في مادته الثالثة على أن :

” كل فرد له الحق في الحياة والحرية والأمن ” .

كما تنص المادة ١٤ منه على أن :

” لكل فرد الحق في أن يطلب وأن يتمتع باللجوء الى أية بلدان أخرى كملجأ من الاضطهاد ” .

وطبقا للمادتين ١٠ و ١١ فإنه بموجب عمل قانوني فقط يمكن أن يُحدد من هذا الحق ، وتنص المادة

٣٠ على أنه لا يحق لأية دولة او مجموعة أو فرد ان :

” ينضم لأي نشاط أو يقوم بأي عمل يرمي الى القضاء على أي من الحقوق والحريات المنصوص

عليها في هذا الاعلان ” .

وبالتالي ، فإني باسم بلدي وباسم حقوق الانسان أعرب في هذه الجمعية عن أشد

الاحتجاج على هذا العمل الارهابي .

ان الأمر ليدعونا الى التساؤل عما اذا كانت البشرية الممثلة في هذه الجمعية لديها رغبة

في الانتحار . وهناك قائد عسكري امريكي معروف هو د وجلاس ماك آرثر قال في يوم من الأيام ،

لقد ثبت بالتحليل النهائي ان السبب في كل فشل ” هو الوصول متأخرا ” .

واننا لنأمل في ألا يستخدم الوقت لصالح الأعمال البربرية ، كما نسأل الله ان يلقي بشعاع

من الوعي والأمل في ضمائرنا . ولذلك فان باراغواي تأمل في أن الدورة الحالية للجمعية العامة

للأمم المتحدة سوف تستلهم من الخبرة الدبلوماسية المعروفة ومن الصفات الشخصية التي يتمتع بها

رئيسها السفير فون فيشمار ، وأن تصبح نقطة تحول في المهمة الصعبة لتعزيز السلام والأمن الدولي .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الآن الى آخر المتحدثين بعد

ظهر اليوم ، وسوف أعطي الكلمة الى اولئك الممثلين الذين يرغبون في التحدث ممارسة لحق الرد .

وأود أن اذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٥١ فان البيانات التي يدلى بها

ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق ، وان البيانات الثانية ممارسة لحق الرد محددة بخمس

دقائق وانها يجب ان تلقى بواسطة المندوبين من مقاعدهم .

السيد فرح (جيبوتي) (الكلمة بالانكليزية) : هناك مثل معروف في

الصومال يقول ” عندما تبدأ الاكاذيب فانه من الصعب أن تلاحقها الحقيقة ” ، وان عدم تقديم

الحقائق بالطريقة المناسبة كما حدث اليوم ، يضطرنى الآن مرة أخرى الى ان أرفض هذه الاكاذيب وأن أبين الحقائق .

للامانة ، دعوني أقول مرة أخرى أنه لم يتم التوصل الى أية اتفاقات من جانب حكومتنا سمحت باقامة قواعد عسكرية في بلدنا .

ولكن القواعد العسكرية الموجودة الآن في شمال شرقي أفريقيا هي تلك القواعد التي تحت السيطرة المباشرة للاتحاد السوفياتي وهناك قواعد أخرى على الجانب المقابل من البحر الأحمر . وما لا جدال فيه ان حكومة إثيوبيا العسكرية ، قد منحت قواعد في مينائي مصوع وعصب الاريتريين وعلى جزر دهلاق المواجهة لنفس الساحل . وبالإضافة الى ذلك فان الدولة العظمى المسيطرة قد منحت حق الاستخدام المطلق لجميع المطارات الرئيسية في اثيوبيا ليس فقط المطارات العسكرية وانما المطارات المدنية أيضا .

ان الصومال ترفض تماما الادعاءات الاثيوبية المتكررة بالاشتراك العسكري ، من قبل الصومال في حرب التحرير التي تشنها جبهة تحرير الصومال الغربي . ان هدف اثيوبيا من ذلك هو تصوير حرب التحرير على انها نزاع مسلح بين الصومال واثيوبيا . وان المرء ليتساءل ، ما هي تلك الدولة التي يلومها ذلك النظام على حروب التحرير التي تشنها شعوب اوفومو وايتريا والتيجر والقوميات الاخرى المضطهدة .

وخلال العشرة شهور الأخيرة ، فان اثيوبيا قد استمرت في خرق وحدة أراضي جمهورية الصومال الديمقراطية وقامت باعتداءات جوية على مدن وقرى الصومال ، بل ولم تتج معسكرات اللاجئين من ذلك مما ترتب عليه فقدان عدد كبير من الأرواح وتدمير الممتلكات .

ان وزير خارجية ذلك البلد _ ان لم يردعه الاعتراف الساحق من جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة بمشكلة اللاجئين الخطيرة في الصومال والنتيجة عن سياسات الكبت وابداء الجنس التي يتبعها النظام الاثيوبي _ فقد لجأ دونا خجل الى انكار وجود اللاجئين . ان سياسة حكومته هي اخلاء أوفادين من السكان واعادة توطين مواطنيها الذين أصابهم الجفاف فيها ، وهذا أمر معروف جدا لا يقتضي ان أستفيض في الحديث عنه .

ان هدف هذا المخطط الفاشي هو تحقيق التغيير الكامل للتركيب العرقي والسكاني في

هذا الاقليم والوصول الى حل نهائي بتغيير مواطن اقامة الجنسيات المختلفة وذلك تحت ستار
اعادة توطين الاشخاص المشردين .

ان وزير خارجية اثيوبيا يعترف الآن بمشكلة اللاجئين الضخمة في شمال شرقي افريقيا رغم
أنه يعترف بذلك بطريقة مقنعة ، فهو يتحدث الآن عن المواطنين الاثيوبيين الذين يتصادف وجودهم
الآن في بلدان مجاورة ، ويعرض عليهم عفوا عاما . لماذا ؟ . ما الذي فعلوه ؟ هل من الاجرام
الهرب من الارهاب الأحمر ، أو السعي الى حق تقرير المصير ؟ ان الوزير يعترف والعالم كله يعرف
ان تلك هي الجريمة في الدولة الامبراطورية . فالوزير يتحدث عن اكثر من مليونين من الاشخاص
المشردين ، في حين ان دبلوماسييه كانوا يدعون بأن عدد هم كان حوالي خمسة ملايين عند ما
اعتقدوا باحتمال تدفق المصونة الدولية منذ شهر ، وقبل ذلك كان الرقم الذي يذكرونه هو مائتي الف .
ونحن لا نعرف الآن ما هي الارقام الدقيقة .

ان وزير خارجية اثيوبيا قد اتخذ الخطوة المدهشة وغير الاخلاقية والتي تتمثل في محاولة
استخدام العمل الأولي والسري غير الكامل الذي قامت به لجنة المساعي الحميدة التي شكلتها منظمة
الوحدة الافريقية للعمل بصبر نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة لاحدى المشاكل المستمرة في القرن
الافريقي وذلك لخدمة اهداف الدعاية الاثيوبية الخبيثة وللتغطية على الاضطهاد المستمر وانكار
حقوق الشعب المستعمر في تقرير المصير والحرية . وربما كان هذا الاستجداء السياسي ، هو الذي
دعا رئيس منظمة الوحدة الافريقية الى ان يقرأ أمام هذه الجمعية بأن الاجتماع الوزاري " لم يكن ناجحا"
وان التوتر قد زاد ظاهريا خلال الفترة الأخيرة .

يبقى علينا ان نعرف الرأى الذى سيتخذه قادة منظمة الوحدة الافريقية تجاه هذه المحاولة
الصارخة لاستخدام أساليب العمل الداخلية في منظماتنا القارية كامتداد لسياسة القمع وانكار حقوق
الانسان التي تتبعها اثيوبيا . ولنذكر سبب اخفاق المداولات وهي : أولا وقبل كل شيء لم تأخذ
هذه المداولات بعهد - والى حين تسليط اثيوبيا نار دعايتها عليها - بالحقوق المشروعة لشعب غرب
الصومال . وان هذه الحقوق - قبل كل شيء - كما بين وزير خارجيتنا في ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠
هي جوهر هذا النزاع .

قد يتحدث وزير الخارجية عن العلاقات بين اثيوبيا وجيرانها الذين يستضيفون اللاجئين
بلا مشيئة وبلا ارادة منها لمئات الألوف من المواطنين المتضررين الا أنه يتجاوز ذلك بكثير فهو

يتولى من جانبه التعليق على من ينبغي ومن لا ينبغي لهم أن يكونوا أعضاء في حركة عدم الانحياز وحتى في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة ذاتها ، ويتحدث عن العلاقة بين بلدي وجيرانه الآخرين .

انني أبين بوضوح أن حكومتي ليس لديها أي علم بأيّة مشكلة في العلاقات الودية مع اشقائنا وأخوتنا في جيوتي أو كينيا . ان دورنا في تصفية الاستعمار في جيوتي معروف جدا ، ولا حاجة الى تكراره هنا . ويكفي ان نقول ان حكومة الصومال الديمقراطية كانت أول من اعترف باستقلال جمهورية جيوتي . كما اننا لن نسمح لاثيوبيا بأن تخلق جوا من عدم الثقة بيننا في هذه المرحلة .

ولكن ماذا عن علاقات اثيوبيا بجاراتها ، وبصفة خاصة اريتريا ؟ ان أعضاء الجمعية العامة لم يفتحهم التهديدات العديدة المقنعة بأن اثيوبيا على وشك تصعيد نشاطها العدواني الذى يتزايد يوميا ضد بلادى . وليس المرء في حاجة الى النظر الى أبعد من اريتريا ليرى أن الخطر الموجود هناك حقيقي بالفعل .

هناك أمر واحد مؤكد هو أن العدوان الموجه ضد بلدى ، والذى يجرى الفخر به علنا اليوم ، ستتم مقاومته بكل قوة . اننا نعتبر أن التهديد بالعدوان ضد بلدى والذى ذكر صراحة في نهاية بيان الوزير ، تطور خطير للغاية نأمل أن تكون هذه الجمعية قد سجلته . وائني أؤكد لكم أن هذا التهديد عندما يتحقق ستتم مقاومته بكل قوة . وان اثيوبيا وهلفاءها سيجدوننا على حدود بلادهم ، وسيجدوننا في مؤخرتهم ، وسيجدوننا على يمينهم وعلى شمالهم . حقيقة أخرى مؤكدة بقت ، وهي أنه سرعان ما ستحتفل الجنسيات المقهورة التي تعيش داخل الدولة السجن اثيوبيا ، بالحرية التي تتمتع بها الصومال . ان العدوان والتشيت بالروح الاستعمارية سيلقيان مصيرهما العادل ، وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن الهروب منها .

السيد كاستيللو أريولا (غواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : باسم وفد غواتيمالا ،

وبالغ الأسف أرى أنه من الواجب على أن أمارس حق الرد وذلك لأدحض الادعاءات الخاطئة لوزير خارجية جامايكا بشأن مشكلة بليز .

ببالغ الأسى أفعل ذلك لأن جامايكا بلد في المجموعة البريطانية ، ويعرف جيدا معطيات مشكلة قرر بلدى والمملكة المتحدة أن يسويا النزاع تسوية سلمية طبقا لميثاق منظمنا .

وصحيح أننا نقوم هنا في نطاق الأمم المتحدة بالاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد البيان العالمي التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة القرار ١٥١٤ (١٩٦٠) وان بلدى كان من بين الدول التي ساهمت في صياغته . ولكن من الصحيح أيضا أن ذلك القرار تضمن اجراءات ترمي الى الحفاظ على وحدة أراضي الدول المؤسسة الأعضاء في منظمنا .

ان الحق في الاستقلال وتقرير المصير في بليز كما أكدنا مرارا وتكرارا من جانبنا ليس أمرا عاديا ومشاكل تصفية الاستعمار قد أوشكت على النهاية . والصحيح بالنسبة لمشكلة بليز هي أن

السلطة الادارية قد اعترفت بحق هذا الشعب . ولكن من المعترف به أيضا أن هناك مطالب مشروعـة ومشاكل حول ذلك الاقليم ، اتفق الطرفان على تسويتها بالوسائل السلمية قبل الاستقلال .
وانا كان من الصحيح أن بليز على استعداد للاستقلال فان غواتيمالا وهي دولة عضو فـي هذه المنظمة على استعداد أيضا للدفاع عن وحدة ترابها الوطني ووحدها الوطنية التي أضـيرت بسبب خلاف لم يجد تسوية له حتى الآن .

وفي هذا الصدد ، فاني أريد أن أحيط الجمعية العامة علما بأنه خلال هذه السنة قد عقدت ثلاثة اجتماعات للمتفاوضين مع ممثلين لبليز والمملكة المتحدة وغواتيمالا ومنتظر في وقت قريب عقد اجتماع على مستوى أعلى للبحث عن حل لهذه القضية المعقدة وغير اليسيرة .
ولذلك فاني أدحض وأرفض ادعاءات السيد ممثل جامايكا الذي عليه أن يفهم أنه في هذا العالم المضطرب والمليء بالأخطار يوجد هناك بلدان يحاولون أن يجدوا حلا لمشكلة معقدة وخطيرة عن طريق الاجراءات السلمية من خلال حل متفاوض عليه . وبهذه الروح ، وبهذا الاتجاه ، وباسم وفد بلادى وحكومتها أرفض الادعاءات الخاطئة لوزير جامايكا عندما أكد أن غواتيمالا تمارس حقوق الفيتو بينما الذي تقوم به غواتيمالا هو ممارسة حقها في الدفاع عن وحدة أراضيها ووحدها الوطنية .
واننا نعتقد أن هذا هو المتحدث الوحيد الذي حاول أن يتحدث بهذه الطريقة عن بليز .
واننا للأسف لذلك . واننا نعتقد أن مثل هذه المواقف ليس من شأنها أن تسهم في حل يسمـح بالتسوية العادلة لهذه المشكلة ، وتسوية هذه القضية لصالح شعب بليز . وانما ترمي الى تعويق المفاوضات التي وضعت بلادى وحكومتها أطيب النوايا على أمل التوصل الى حل مرضي لها .

السيد آل حمزة (اليمن الديمقراطية) : لقد طلب وفد بلادى ممارسة حقه في الرد على الافتراءات التي تضمنها خطاب مندوب عمان بعد ظهر اليوم ، والتي أراد عن طريقها أن يفطـي حقيقة الأوضاع الداخلية في عمان ، والاجراءات الأخيرة التي أقدم عليها ذلك النظام من خلال توقيع الاتفاقيات الأمنية المشبوهة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنحها حق انشاء قواعد عسكرية في أراضيها .

ولا نستغرب أن تأتي هذه الادعاءات من جانب ممثل هذا النظام الذي يجد مقاومة داخلية عنيفة من قبل الشعب العماني بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان من أجل ازالة القواعد العسكرية الامريكية ، وتوفير الاستقلال الحقيقي لشعب عمان وسيادته الوطنية على اراضيه وثرواته .

ان اليمن الديمقراطية في الوقت الذي تنفي فيه هذه المزاعم والافتراءات والتي لا تستند الى أساس من الصحة لتؤكد حرصها على أن يسود المنطقة الأمن والاستقرار ، وأن تعزز سيول التعاون والتفاهم المشترك بين دولها وشعوبها ، والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

كما نؤكد من جديد على أن المشاكل القائمة حالياً في عمان انما هي مسألة داخلية تخص عمان وحدها مهما عمل النظام العماني من أجل تسوية هذه المشكلة . ان هذه الادعاءات تشير في نفس المخطط الذي تنفذه حالياً الامبريالية العالمية ، كي تضمن بذلك استمرار نهبها لثروات المنطقة وفرنسي سيطرتها وهيمنتها على شعوبها حتى تتمكن من تنفيذ مؤامرة كامب ديفيد وحماية النظام الصهيوني العنصري في فلسطين المحتلة .

ان التهديد الخطير الذي تشهده المنطقة حالياً بعد اقامة عدد من القواعد العسكرية الامريكية ، خاصة في عمان والصومال يستدعي من المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متواصلة ، وكذلك من قبل كافة شعوبنا ، وكافة القوى المحبة للسلام حتى تظل منطقتنا في سلم واستقلال دائمين .

السيد دنكا (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : في بداية البيان الذي أدلى به السيد ممثل الصومال فلقد اقتبس مثلاً معروفاً في بلاده يقول بأنه عندما تبدأ الأكاذيب مبكرة يصبح من الصعب أن تلاحقها ، وهذا حق . ولكن ومن ذا الذي يعرف أفضل من الصوماليين كيفية صنع أكذوبة جديدة لخدمة أهدافهم المضللة .

ان الوفد الاثيوبي لم يطلب أخذ الكلمة لكي يدخل في مهارات أولكي يفند الملاحظات الخاطئة التي أدلى بها ممثل الصومال ، وانا ما قمت بذلك فسوف أعرب بذلك عن احترامي للقصاص الخيالية المعروفة عن الصومال . ان وزير خارجية بلادي قد أوضح للجمعية موقف اثيوبيا فيما يتعلق بالتطور الخطير الذي طرأ على منطقتنا وما يستتبعه من نتائج على الأمن والسلام الدوليين . واننا نتعاطف مع السيد مندوب الصومال الذي كانت مهمته الدفاع عن شيء لا يمكن الدفاع عنه مما اضطره الى القيام باستعراض رخيص وباطهار مستوى منخفض من السلوك الانساني يبعث على الدهشة . ومن هنا ، وحتى لا أطيل الحديث فيما ذهب اليه ممثل الصومال فان الوفد الاثيوبي ان يرفض تماماً كل الادعاءات التي ردها ، نود أن نعرب عن رفضنا للمجادلات التي طال تكرارها بنفس الازدراء التي تستحقها .

وقبل أن أختتم كلمتي القصيرة أود أن أشير الى الادعاء الذي رده السيد ممثل الصومال فيما يتعلق بوجود قواعد عسكرية اجنبية في بلادي ، وأود أن أؤكد بكل أمانة لهذه الجمعية بأنه لا توجد أية قواعد عسكرية اجنبية من أي نوع على التراب الاثيوبي . وعلى الرغم من ذلك ، فإن

الشيء المدهش هو أن مندوب الصومال قد أخاف في نفس الوقت القول بأنه لا توجد أى اتفاقية بين بلاده وبين أى قوى أجنبية تسمح لهذه القوى الأجنبية بأن تقيم قواعد عسكرية على تراب الصومال . ان هذا الأمر مقلق في واقع الأمر خاصة بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية . تلك الدولة التي وقعت معها على التوافق حول هذا الموضوع ، وقد قامت لجنة مجلس الشيوخ بالتصويت على منح الصومال ٤ مليون دولار مقابل استئجار القواعد العسكرية في الصومال ، واننا لعلى علم بالفسش والأكاذيب التي ترددها الصومال الا انني أعتقد أن هذا تحذير واضح للولايات المتحدة الأمريكية التي تدخل في شيء ليست على علم به ، كما أعتقد أنه ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون على حذر ازاء هذه المواقف .

السيد جبران (عمان) : ان المعلومات التي وردت في بيان وفد بلادى أماكم هذا اليوم هي معلومات صحيحة ومعروفة للجميع . ولم يستطيع ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية أن ينفذها فيما استخدم من أساليب ، وأن ما جاء به لا يعدو أن يكون تحريفا رخيصا وتجنيا على الحقيقة بهدف الاستهلاك المحلي في بلاده ، والدعاية السياسية الرخيصة . فالتناقض واضح بين ادعائه عن عدم التدخل في شؤوننا الداخلية وما أتى به في بداية بيانه عن عدم ممارسته لحق الرد ، فان وفد بلادى يترفع عن النزول الى مستوى المهارات ، واخضاع وقت الجمعية الموقرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٣٠